الشروط والاحكام

يرجى قراءة الشروط والأحكام المذكورة أدناه. إنهم يحكمون العلاقة بين HSN Capital Group Ltd (المشار إليها فيما يلي باسم "الشركة") وهي شركة تخضع لإشراف وتنظيم هيئة الخدمات المالية في سيشيل (FSA) وعملائها.

1. أطراف الاتفاق

1.1. يتم إبرام هذه الاتفاقية بين الشركة من جانب واحد والعميل (من هنا "أنت" أو "أنت") الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب وتم قبوله من قبل الشركة كعميل.

1.2. يجب أن تكون الاتفاقية ملزمة وتنفذ لمنفعة الطرفين وخلفائهم المسموح لهم.

1.3. من أجل مصلحتك وحمايتك، يرجى التأكد من قضاء بعض الوقت الكافي لقراءة الاتفاقية وكذلك أي وثائق ومعلومات إضافية متوفرة لك عبر موقع الشركة قبل فتح حساب و / أو القيام بأي نشاط مع الشركة.

1.4. أنت تقر بموجبه وتوافق صراحة على أنه من خلال النقر في المساحة المناسبة من خلال نموذج الطلب عبر الإنترنت، فإنك تدخل في عقد ملزم قانونًا بينك وبيننا، وتوافق تمامًا على الالتزام بجميع الشروط والأحكام والالتزام بها. المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، لأنها قد تنطبق عليك.

2. تفسير الشروط

مصمم للتشغيل الآلي في هذه الاتفاقية:

"الوصول إلى البيانات" يعني تسجيل الدخول وكلمة المرور الخاصة بالعميل، المطلوبين للوصول إلى النظام الأساسي (النظام الأساسي) واستخدامه، وكلمة مرور الهاتف المطلوبة لوضع الطلبات عبر الهاتف وأي رموز سرية أخرى صادرة من قبل الشركة للعميل.

"نموذج طلب فتح الحساب" يعني نموذج الطلب / الاستبيان الذي أكمله العميل من أجل التقدم بطلب للحصول على خدمات الشركة بموجب هذه الاتفاقية وحساب العميل، عن طريق أي نموذج / استبيان ستحصل عليه الشركة، من

بين أشياء أخرى، معلومات لتحديد هوية العميل والعناية الواجبة وتصنيفه ومدى ملاءمته أو ملاءمته (حسب الاقتضاء) وفقًا للوائح المعمول بها.

تعني كلمة "شركة تابعة" فيما يتعلق بالشركة، أي كيان يتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركة أو يسيطر عليها، أو أي كيان يخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة مشتركة مع الشركة؛ و "سيطرة" تعني القدرة على التوجيه أو التواجد من الأرض لإدارة شؤون الشركة أو الكيان.

"الاتفاقية" تعني "اتفاقية العميل" هذه.

"اللوائح المعمول بها" تعني:

أ) قواعد هيئة الخدمات المالية أو أي قواعد أخرى لسلطة تنظيمية ذات صلة لها صلاحيات على الشركة؛

ب) قواعد السوق ذات الصلة؛

ج) جميع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها.

"اسأل" تعني السعر الأعلى في عرض الأسعار الذي يمكن أن يشتري به العميل.

"الممثل المفوض" يعني الشخص الوارد في الفقرة 12.2 من اتفاقية العميل.

"الرصيد" يعني إجمالي النتائج المالية في حساب العميل بعد آخر مكتمل
عملية المعاملات والإيداع / السحب في أي فترة زمنية.

"العملة الأساسية" تعني العملة الأولى في زوج العملات الذي يقوم العميل بشراء أو بيع عملة الاقتباس مقابلها.

"أفضل سياسة تنفيذ" تعني سياسة الشركة السائدة المتاحة على موقعنا فيما يتعلق بأفضل تنفيذ عند تنفيذ أوامر العميل.

"عرض" يعني السعر الأقل في عرض الأسعار الذي يمكن للعميل بيعه.

يُقصد بـ "يوم العمل" أي يوم نفتح فيه أعمالنا، بخلاف أي أيام عطل دولية يتم الإعلان عنها على موقع الشركة.

يُقصد بـ "عقد CFD" أو "CFD" عقدًا يمثل فرقًا للفرق بالرجوع إلى التقلبات في سعر الورقة المالية أو المؤشر ذي الصلة

"حساب العميل" يعني الحساب الشخصي الفريد للعميل والذي يتكون من جميع المعاملات المنجزة والمراكز المفتوحة والأوامر في النظام الأساسي ورصيد أموال العميل ومعاملات إيداع / سحب أموال العميل.

"الموضع المغلق" يعني عكس الموضع المفتوح.

"الصفقة المكتملة" في عقد مقابل الفروقات تعني صفقتين معادلتين بنفس الحجم (فتح مركز وإغلاق مركز): شراء ثم بيع والعكس صحيح.

"عقد الفرق" ("CFD") يعني عقدًا، وهو عقد للاختلافات بالرجوع إلى الاختلافات في سعر الأصول الأساسية. CFD هي أداة مالية.

"سياسة تضارب المصالح" تعني سياسة الشركة السائدة فيما يتعلق بتضارب المصالح والمتاحة على الموقع الإلكتروني؛

"مواصفات العقد" تعني شروط التداول الرئيسية في العقود مقابل الفروقات (مثل الفوارق، المقايضات، حجم اللوت، الهامش الأولي، الهامش الضروري، الهامش المعكوس، الحد الأدنى لوضع أوامر إيقاف الخسارة، جني الأرباح وطلبات الحد، رسوم التمويل، الرسوم، إلخ.) لكل نوع من أنواع العقود مقابل الفروقات وفقًا لما تحدده الشركة من وقت لآخر.

"عملة حساب العميل" تعني العملة المحددة في حساب العميل، والتي قد تكون باليورو أو الدولار الأمريكي، أو أي عملة أخرى تقدمها الشركة من وقت لآخر.

"زوج العملات" يعني الكائن أو الأصول الأساسية لمعاملة CFD بناءً على التغير في قيمة عملة مقابل الأخرى. يتكون زوج العملات من عملتين (عملة العرض والعملة الأساسية) ويوضح مقدار هناك حاجة إلى عملة الاقتباس لشراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.

"هيئة الخدمات المالية" تعني هيئة الخدمات المالية سيشيل، وهي الهيئة الاشرافية للشركة.

"قواعد هيئة الرقابة المالية" تعني القواعد أو التوجيهات أو اللوائح أو ملاحظات التوجيه أو آراء أو توصيات هيئة الرقابة المالية.

"حقوق الملكية" تعني الرصيد، زائد أو ناقص، وربح أو خسارة عائمة مشتقة من

المركز المفتوح، ويجب أن يحسب على النحو التالي: الأسهم = الرصيد + الربح العائم -الخسارة العائمة.

"التفاصيل الأساسية" تعني التفاصيل المطلوبة لكي تتمكن الشركة من تقديم الطلب، على سبيل المثال لا الحصر، نوع الأداة المالية، نوع الأمر، نوع الأصول الأساسية، إذا قام العميل بوضع أمر معلق (الحد أو الإيقاف) سيشير العميل إلى السعر المقصود الذي سيذهب به الطلب في السوق وأي وقف لإيقاف الخسارة و / أو جني الأرباح، إلخ.

"حدث التقصير" يجب أن يكون له المعنى الوارد في الفقرة 15.1 من اتفاقية العميل.

يُقصد بـ "Expert Advisor) EA)" نظام تداول ميكانيكي عبر الإنترنت مصمم لأتمته أنشطة التداول على منصة تداول إلكترونية ، ويمكن برمجته لتنبيه العميل بفرصة تداول ويمكنه أيضًا تداول حسابه تلقائيًا بإدارة جميع جوانب عمليات التداول من إرسال الطلبات مباشرة إلى النظام الأساسي إلى ضبط وقف الخسارة تلقائيًا وتوقف الخسائر وجني الأرباح ، ولا تقدم الشركة هذه الميزة للعملاء وأي استخدام لذلك محظور ، وتشير EA أيضًا إلى نسخ التداولات تلقائيًا من التجار الآخرين والوسطاء و / أو التداول تلقائيًا عبر موفري الإشارات من الأطراف الثالثة. يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، إلغاء و / أو تعليق أي حساب عميل في حالة الاشتباه في تحديد أو استخدام أي EA (26.4.k).

"الأداة المالية" تعني الأدوات المالية بموجب ترخيص CIF الخاص بالشركة والذي يمكن العثور عليه في مستند "معلومات الشركة".

"الربح / الخسارة العائمة" في CFD تعني الربح / الخسارة الحالية على المراكز المفتوحة المحسوبة في الأسعار الحالية (إضافة أي عمولات أو رسوم إن وجدت).

"قوة قاهرة الحدث" يكون لها المعنى كما هو مبين في الفقرة 28.1 من اتفاقية العميل.

"الهامش الحر" يعني مقدار الأموال المتاحة في حساب العميل، والتي يمكن استخدامها لفتح مركز أو الاحتفاظ بمركز مفتوح، ويحسب الهامش الحر على النحو التالي: حقوق أقل (مطروحًا) الهامش الضروري [الهامش الحر = حقوق الملكية] الهامش الضروري].

"الهامش المعكوس" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني الهامش اللازم الذي تطلبه الشركة وذلك لفتح والحفاظ على المراكز المتطابقة.

"الهامش المبدئي" لتداول العقود مقابل الفروقات (CFD) يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة لفتح مركز.

"الوسيط المُعرِّف" يعني الشخص (أو الكيان القانوني) الذي تتقاضاه الشركة و / أو العملاء مقابل إحالة العملاء إلى الشركة و / أو لتقديم المشورة إلى هؤلاء العملاء و / أو تنفيذ معاملات هؤلاء العملاء نحو الشركة.

"الرافعة المالية" لتداول العقود مقابل الفروقات تعني نسبة فيما يتعلق بحجم المعاملات والهامش الأولي.

نسبة 1: 100 تعني أنه من أجل فتح مركز، يكون الهامش الأولي أقل بمائة مرة من حجم المعاملات.

تعني "الموضع الطويل" لتداول العقود مقابل الفروقات (CFD) مركز شراء يزداد في القيمة إذا ارتفعت أسعار السوق الأساسية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات؛ شراء العملة الأساسية مقابل عملة الأسعار.

"الكمية" تعني وحدة تقيس مبلغ المعاملة المحدد لكل الأصول الأساسية لعقد CFD.

"حجم اللوت" يعني عدد الأصول الأساسية في لوت واحد في عقد CFD.

حجم العقد القياسي (1) هو وحدة القياس المحددة لكل CFD. قد تقدم الشركة الكثير القياسية، والكميات الصغيرة والكميات الصغيرة، حسب تقديرها، على النحو المحدد من وقت لآخر في مواصفات العقد أو موقع الشركة.

"الهامش" يعني الأموال المضمونة اللازمة لفتح أو الحفاظ على المراكز المفتوحة في معاملة CFD.

"نداء الهامش" يعني الوضع عندما تبلغ الشركة العميل بإيداع هامش إضافي عندما لا يكون لدى العميل ما يكفي من الهامش لفتح أو الاحتفاظ بمراكز مفتوحة.

"مستوى الهامش" لتداول العقود مقابل الفروقات (CFD) يعني نسبة القيمة المالية الى نسبة الهامش الضرورية. يتم حسابها على النحو التالي: مستوى الهامش = (هامش الأسهم / الهامش الضروري) × 100٪.

"الهامش التجاري" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني تداول الرافعة المالية عندما يقوم العميل

المعاملات التي بها أموال أقل في حساب العميل مقارنة بحجم المعاملات.

"المراكز المتطابقة" لتداول العقود مقابل الفروقات تعني المراكز الطويلة والقصيرة للصفقة ذاتها

تم فتح الحجم على حساب العميل لنفس CFD.

"الهامش الضروري" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني الهامش الضروري الذي تتطلبه الشركة للحفاظ على المراكز المفتوحة.

"حجم السوق العادي" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني الحد الأقصى لعدد وحدات

الأصول الأساسية التي يتم إرسالها من قبل الشركة للتنفيذ.

"المركز المفتوح" يعني أي عقد خيار مفتوح (مكالمة و / أو طلب) لم يتم إغلاقه. وفيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات، قد يكون هذا صفقة شراء طويلة الأجل أو صفقة بيع قصيرة وليست معاملة مكتملة.

"الطلب" يعني تعليمات من العميل بالتداول في العقود مقابل الفروقات حسب مقتضى الحال.

"المنصة" تعني الآلية الإلكترونية التي تديرها وتديرها الشركة، وتتألف من منصة تداول وأجهزة كمبيوتر وبرامج وقواعد بيانات وأجهزة اتصالات وبرامج وتسهيلات تقنية، مما يسهل نشاط التداول للعميل في الأدوات المالية عبر حساب العميل.

"الأشخاص المعرضون سياسيًا" يعني:

الأشخاص الطبيعيين الذين أو كلفوا بمهام عامة بارزة، وهذا يعني: رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء ونواب الوزراء أو مساعدوهم؛ أعضاء البرلمانات؛ أعضاء المحاكم العليا أو المحاكم الدستورية أو غيرها من الهيئات القضائية الرفيعة المستوى التي لا تخضع قراراتها لمزيد من الاستئناف، باستثناء الظروف الاستثنائية؛ أعضاء محاكم مراجعي الحسابات أو مجالس البنوك المركزية؛ السفراء والقائم بالأعمال وكبار المسؤولين في القوات المسلحة؛ أعضاء الهيئات التنفيذية أو الإدارية أو الإشرافية للمؤسسات المملوكة للدولة. لا يجوز فهم أي من

الفئات المبينة أعلاه على أنها تغطي الرتب المتوسطة أو أكثر من الموظفين المبتدئين. علاوة على ذلك، إذا لم يعد الشخص مكلفًا بمهمة عامة بارزة بالمعنى الوارد في التعريف الوارد أعلاه لمدة سنة واحدة على الأقل في أي بلد، فلا يعتبر هؤلاء الأشخاص شخصًا مكشوفًا سياسيًا.

(ب) أفراد الأسرة المباشرين من هؤلاء الأشخاص على النحو المنصوص عليه في التعريف ألف، مما يعني: الزوج؛ أي شريك يعتبره القانون الوطني معادلاً للزوج؛ الأطفال وأزواجهم أو شركائهم؛ والوالدين.

ج) الأشخاص المعروفون بأنهم شركاء مقربون لهؤلاء الأشخاص على النحو المنصوص عليه في التعريف "أ"، مما يعني: أي شخص طبيعي معروف أن له ملكية مشتركة مفيدة للكيانات القانونية أو الترتيبات القانونية، أو أي علاقات عمل وثيقة أخرى، مع شخص محال في التعريف "أ". أي شخص طبيعي لديه ملكية مستفيدة وحيدة لكيان قانوني أو ترتيب قانوني معروف أنه تم إعداده لصالح الشخص المشار إليه في التعريف "أ".

"مستوى الطلب" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني السعر المشار إليه في الأمر

يقصد بـ "عرض الأسعار" معلومات السعر الحالي لأحد الأصول الأساسية المحددة، في شكل أسعار العرض والطلب.

"عملة الاقتباس" تعني العملة الثانية في زوج العملات التي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها للعملة الأساسية.

"قاعدة الأسعار" فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات تعني معلومات تدفق الأسعار المخزنة على الخادم

"يقتبس تدفق" يعني دفق الاقتباسات في النظام الأساسي لكل CFD.

"الخدمات" تعني الخدمات التي تقدمها الشركة للعميل بموجب هذا

الاتفاق، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 7.1. من اتفاقية العميل.

يُقصد بـ "الموضع القصير" لتداول العقود مقابل الفروقات (CFD) مركز بيع يزداد في القيمة إذا انخفضت أسعار السوق الأساسية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات؛ بيع العملة الأساسية مقابل عملة الأسعار.

"الانزلاق" يعني الفرق بين السعر المتوقع للصفقة في العقود مقابل الفروقات والسعر الذي يتم تنفيذ المعاملة به فعليًا. وغالبًا ما يحدث الانزلاق خلال فترات التقلبات العالية (على سبيل المثال بسبب الأحداث الإخبارية) في

إصدار أمر عند سعر محدد السعر المستحيل تنفيذه، عند استخدام أوامر السوق، وأيضًا عند تنفيذ الطلبيات الكبيرة عندما لا تكون هناك فائدة كافية على مستوى السعر المطلوب للحفاظ على سعر التداول المتوقع.

"فروق السعر" لتداول العقود مقابل الفروقات (CFD) تعني الفرق بين الطلب والعطاء للأصل الأساسي في CFD في نفس اللحظة.

"المبادلة أو التمديد" لتداول العقود مقابل الفروقات تعني الفائدة المضافة أو المخصومة للاحتفاظ بمركز مفتوح طوال الليل.

"Swap Free Client Account" هو نوع من حسابات العملاء متاح لتداول العقود مقابل الفروقات ويكون له المعنى المحدد في الفقرة 45.

يجب أن تعني عبارة "التوقف المتحرك" في تداول العقود مقابل الفروقات (CFD) عن أمر وقف الخسارة المحدد عند مستوى مئوية أقل من سعر السوق -لمركز طويل. يتم ضبط سعر وقف الخسارة مع تقلب السعر. مبلغ ثابت أقل من سعر السوق مع مبلغ "زائدة" مرفق، فمع ارتفاع سعر السوق، يرتفع سعر الإيقاف بمقدار الدرب، ولكن إذا انخفض سعر الزوج، لا يتغير سعر إيقاف الخسارة، وأمر السوق يتم تقديمه عند إصابة سعر الإيقاف.

"المعاملة" تعني معاملة العميل في العقود مقابل الفروقات.

"حجم المعاملة" لتداول العقود مقابل الفروقات يعني حجم القطعة مضروبًا في عدد العقود. "الأصل الأساسي" يعني الكائن أو الأصل الأساسي في CFD والذي قد يكون عملة

أزواج، العقود الآجلة، المعادن، مؤشرات الأسهم، الأسهم، السلع أو على النحو الذي تحدده الشركة من وقت لآخر وإتاحتها على موقعها على الإنترنت.

"السوق الأساسية" تعني السوق ذات الصلة حيث يتم تداول الأصول الأساسية لعقد CFD.

"موقع الويب" يعني موقع الشركة على www.alvexo.com، مثل موقع الويب الآخر مثل

قد تحتفظ الشركة من وقت لآخر.

2.1. الكلمات التي تستورد المفرد تستورد الجمع والعكس صحيح. الكلمات التي تستورد المذكر تستورد المؤنث والعكس صحيح. تشمل الكلمات التي تشير إلى الأشخاص الشركات والشراكات والهيئات الأخرى غير المسجلة وجميع الكيانات القانونية الأخرى والعكس بالعكس.

2.2. عناوين الفقرات لسهولة الرجوع إليها فقط.

2.3. تكون أي إشارة إلى أي فعل أو لائحة أو قانون هي ذلك الفعل أو اللائحة أو القانون بصيغته المعدلة أو المعدلة أو المكملة أو الموحدة أو التي أعيد سنها أو استبدالها من وقت لآخر، وجميع الإرشادات المذكورة أو التوجيهات أو الصكوك القانونية أو اللوائح أو الأوامر الصادرة عملاً إلى مثل هذا الحكم وأي حكم قانوني يكون هذا الحكم القانوني بمثابة إعادة سن أو استبدال أو تعديل

3. التطبيق والبدء

3.1. بعد أن يقوم العميل بملء نموذج طلب فتح الحساب وتقديمه، بالإضافة إلى جميع مستندات إثبات الهوية المطلوبة التي تتطلبها الشركة لإجراء الفحوصات الداخلية الخاصة به، سترسل إليه الشركة إشعارًا يبلغه بما إذا كان قد تم قبوله كعميل للشركة. من المعلوم أن الشركة لن تكون ملزمة (وربما تكون غير قادرة بموجب اللوائح المعمول بها) بقبول شخص ما كعميل لها حتى يتم استلام جميع الوثائق التي تطلبها من قبل هذا الشخص وجميع الشركات الداخلية بالكامل. لقد تم استيفاء الشيكات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، اختبارات مكافحة غسل الأموال أو اختبارات الملاءمة أو مدى الملاءمة حسب الحالة). من المفهوم كذلك أن الشركة تحتفظ بالحق في فرض متطلبات العناية الواجبة الإضافية لقبول العملاء المقيمين في بلدان معينة.

3.2. تصبح الاتفاقية سارية المفعول وتبدأ عند استلام العميل إشعارًا ترسله الشركة لإبلاغ العميل بأنه قد تم قبوله كعميل للشركة أو أنه قد تم فتح حساب تجاري له.

3.3. يحق للعميل إلغاء الاتفاقية عن طريق إرسال إشعار كتابي للشركة خلال الثلاثين يوما (30) يومًا الأولى من تنشيط حساب العميل. ستقوم الشركة بإرجاع أي مبلغ قام العميل بتحويله إلى الشركة، مع مراعاة عدم قيام العميل بالدخول في أي عمليات تداول عبر منصة (منصات) الشركة.

3.4. يحق للعميل إلغاء الاتفاقية عن طريق إرسال إشعار خطي إلى الشركة خلال أول ثلاثين (30) يومًا من تنشيط حساب العميل. ستعيد الشركة إلى العميل أي مبلغ قام بتحويله إلى الشركة ، بشرط عدم دخول العميل في أي صفقات عبر منصة (منصات) الشركة.

يجب إكمال التحقق من هوية العميل في غضون الإطار الزمني المحدد بثلاثين (30) يومًا. في حالة عدم اكتمال التحقق من هوية العميل خلال الإطار الزمني المحدد ، يجب إنهاء علاقة العمل وإعادة الأموال إلى مصدر التمويل الأولي. عندما يدخل العميل في أي صفقات عبر منصة الشركة مما أدى إلى خسارة ، سيتم إرجاع الأموال المتبقية بخصم أي خسائر متكبدة. ومع ذلك ، في حالة تحقيق أرباح ، سيتم إرجاع المبلغ المودع الأولي وستبقى أية أرباح في حساب التداول حتى يقدم العميل المستندات المطلوبة للتحقق من حساب التداول.

3.5. إذا لم يتم إلغاء الاتفاقية، فستظل سارية المفعول حتى إنهائها، وفقًا للأحكام الواردة في قسم "الإنهاء" من هذه الوثيقة.

4. تصنيف العميل

4.1. تعامل الشركة العميل كعميل تجزئة افتراضيًا. تقدم الشركة للعميل إمكانية طلب إعادة التصنيف. عندما يطلب العميل تصنيفًا مختلفًا، يجب عليه تلبية معايير كمية ونوعية محددة.

4.2. بناءً على طلب العميل، تقوم الشركة بإجراء تقييم مناسب لخبرة العميل ومعرفته لتقديم تأكيد معقول، في ضوء طبيعة المعاملات أو الخدمات المتوخاة أن العميل قادر على جعل قراراتها الاستثمارية وفهم المخاطر التي تنطوي عليها. ومع ذلك، إذا لم يتم استيفاء المعايير المذكورة أعلاه، تحتفظ الشركة بالحق في اختيار ما إذا كانت ستقدم خدمات بموجب التصنيف المطلوب.

4.3. ستحدد فئة العميل مستوى الحماية الممنوحة للعميل بموجب التشريعات المعمول بها.

يتم منح "عميل التجزئة" بأعلى الحماية التنظيمية المتاحة. يعتبر العملاء المحترفون أكثر خبرة ودراية وتطوراً ويمكنهم تقييم المخاطر الخاصة بهم

وبالتالي يتم توفير عدد أقل من الحماية التنظيمية.

5. تقييم

5.1. عند تقديم خدمة الاستقبال ونقل وتنفيذ أوامر العميل، تلتزم الشركة بموجب اللوائح المعمول بها بالسعي للحصول على معلومات من العميل أو العميل المحتمل فيما يتعلق بمعرفته وخبرته في مجال الاستثمار ذي الصلة بنوع الخدمة المحدد أو الأداة المالية المقدمة أو مطلوب، وذلك لتمكين الشركة من تقييم ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة للعميل. عندما يختار العميل أو العميل المحتمل عدم تقديم المعلومات المتعلقة بمعرفته وتجربته، أو عندما يقدم معلومات غير كافية بشأن معرفته وتجربته، فلن تتمكن الشركة من تحديد ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة له أم لا. تفترض الشركة أن المعلومات المتعلقة بمعرفته وخبرته المقدمة من العميل إلى الشركة دقيقة وكاملة ولن تتحمل

الشركة أي مسؤولية تجاه العميل إذا كانت هذه المعلومات غير مكتملة أو مضللة أو تتغير أو تصبح غير دقيقة وسيتم اعتبار الشركة لتنفيذ التزاماتها بموجب اللوائح المعمول بها، ما لم يكن العميل قد أبلغ الشركة بهذه التغييرات.

الملائمة والجدارة

5.2. يقر العميل بموجب هذا صراحة بأن منتجات العقود مقابل الفروقات التي يتعامل فيها العملاء من خلال الخدمات التي تقدمها الشركة ، لا يُقصد بها تقديمها من قبل الشركة على أنها مناسبة للعميل ، وأي تعليق أو بيان قد تصدره الشركة أو أي يجب ألا يعتبر أي موظف أو وكيل للشركة ، بما في ذلك أي من الشركات التابعة ، فيما يتعلق بعقود

الفروقات أو أي بحث يتم نشره من قبل الشركة، تحت أي ظرف من الظروف مشورة استثمارية ويجب عدم تلقيها أو الاعتماد عليها على هذا النحو، ويجب ألا يتم اعتبارها أن تكون نصيحة استثمارية بشأن العقود مقابل الفروقات أو تداول العقود مقابل الفروقات ويجب عدم تلقيها أو الاعتماد عليها على هذا النحو.

5.3. نظرًا لأن الشركة تعمل وفقًا للتنفيذ فقط، عندما يقدم العملاء طلباتهم، يقر العميل بأنهم وحدهم المسؤولون عن إجراء تقييمهم المستقل وتحقيقاتهم حول مخاطر المعاملة. يمثل العميل أن لديهم معرفة وخبرة كافية لإجراء تقييمهم الخاص لمزايا ومخاطر أي معاملة، بما في ذلك مخاطر فقدان كل رؤوس أموالهم المستثمرة. لن تقدم الشركة لعملائها أي ضمان فيما يتعلق بملاءمة العقود مقابل الفروقات المتداولة بموجب هذه الاتفاقية ولن تتحمل ولا تتحمل أي رسوم ائتمانية في علاقات الشركة مع عملائها.6.1. لا تقدم الشركة أي ضمان فيما يتعلق بدقة أو كفاية أو اكتمال المعلومات والمواد الواردة في مواقعها الإلكترونية وترفض صراحة أي مسؤولية عن أي أخطاء و / أو سهو فيما يتعلق بهذا الصدد. لا تقدم الشركة أي ضمان من أي نوع صريحًا أو قانونيًا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضمانات المتعلقة بعدم انتهاك حقوق الطرف الثالث والملكية والقابلية للتسويق والملاءمة لغرض معين والتحرر من فيروس الكمبيوتر، بالاقتران مع المعلومات والمواد الخاصة بها.

تقييم الملائمة – العملاء المحترفين

5.4. ما لم تنصح الشركة العميل على وجه التحديد بأن الشركة ستتعامل مع العميل كعميل محترف، ستقوم الشركة دائمًا بتصنيف العملاء كعميل تجزئة. يحق للعميل توفير حماية معينة للعميل المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها.

5.5. في الحالات التي يطلب فيها العميل من الشركة تصنيف العميل على أنه عميل محترف بدلاً من عميل بيع بالتجزئة ، يجوز للشركة إما: (أ) السماح بإعادة تصنيف العميل وفقًا لطلبه فيما يتعلق بأي جزء أو الكل العملاء الذين يتعاملون مع الشركة ، مع مراعاة أي وثائق وأدلة أخرى قد تطلبها الشركة من أجل التحقق من أهلية العملاء فيما يتعلق بإعادة التصنيف هذه وبشروط قد تخبر الشركة العميل بها عند قبولها طلب أو (ب) لا يجوز للشركة الموافقة على إعادة تصنيف العميل وفقًا للطلب ، أو رفض تمكين إعادة التصنيف هذه بسبب معرفة وخبرة العملاء.

5.6. إذا تم تصنيف العميل كعميل محترف وإلى الحد الذي تكون فيه الشركة ملزمة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها لتقييم ما إذا كانت الخدمة أو المعاملة مناسبة للعميل، يحق للشركة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها أن تفترض أن لدى العميل المعرفة الكافية وتطور السوق والخبرة لفهم المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه الخدمات أو المعاملات أو أنواع المعاملات أو العقود مقابل الفروقات، ولعمل العملاء على تقييم مزايا ومخاطر أي معاملة قد يدخل فيها العميل.

5.7. عندما تقوم الشركة بتقييم معرفة وخبرة العملاء في التداول في الأدوات المالية وأكدت أن العميل قادر على التداول إما كعميل محترف أو عميل تجزئة، سيحتاج العملاء إلى تزويد الشركة بمعلومات التصديق تعهد بالالتزامات التنظيمية للشركة تعرف على عميلك ("KYC")، بما في ذلك التحقق من الهوية والإقامة والملف الشخصي الاقتصادي.

تقييم الملاءمة - عملاء التجزئة

5.8. إذا تم تصنيف العملاء كعميل تجزئة، فإن الشركة ملزمة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها لتقييم معرفة العملاء وخبراتهم في التداول في الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات ولتقييم ما إذا كانت هذه الأدوات مناسبة للعميل.

5.9. في مرحلة فتح الحساب والتسجيل، يتعين على العميل تزويد الشركة بمعلومات تتعلق بمعرفة العملاء وخبرتهم، وخاصة فيما يتعلق بالتداول في الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات واستخدام الرافعة المالية لتمكين الشركة من الامتثال الالتزامات بموجب القوانين المعمول بها وقبول بيان الإفصاح عن المخاطر للشركة.

5.10. يجوز جمع المعلومات المطلوبة من قبل الشركة لأغراض اختبار الملاءمة عن طريق استبيان موحد أو قد تطلب الشركة إجابات على الأسئلة عبر محادثة مع عملائها، أو يجوز للشركة استخدام أي طريقة أخرى أو مجموعة من الأساليب ل الغرض من جمع هذه المعلومات. تقع على عاتق العملاء مسؤولية ضمان تزويدهم بمعلومات كاملة وصحيحة من أجل تمكين الشركة من إجراء تقييم الملاءمة. إذا رأت الشركة، حسب تقديرها أن الردود المقدمة غير كافية أو غير متسقة أو متضاربة، فقد تطلب الشركة مزيدًا من الإيضاحات فيما يتعلق بهذه الردود أو حتى ترفض حساب العملاء.

5.11. الغرض من اختبار الملاءمة هو تمكين الشركة من تقييم معارف العملاء وخبراتهم بحيث تكون الشركة في وضع يمكنها من تحديد ما إذا كانت الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات مناسبة لكل عميل للاستثمار فيها. يجب على العملاء النظر بعناية في أي تحذير تقدمه الشركة لعملائها نتيجة إجراء تقييم الملاءمة. إذا كان لدى

العميل أي أسئلة أو طلب أي توضيحات أخرى بشأن تقييم الملاءمة، فيجب عليه الاتصال بالشركة للحصول على مزيد من المساعدة والتوضيحات.

5.12. تحتفظ الشركة بالحق، في أي وقت، في مطالبة عملائها بتزويد الشركة بمعلومات إضافية أو أخرى لأغراض تقييم الملاءمة، حتى بعد تأكيد الشركة على الانتهاء بنجاح من تقييم الملاءمة. يمكن القيام بذلك فيما يتعلق بـ:

أ) تتحقق الشركة من خلال الوثائق الداعمة من معرفة وخبرة العملاء في التداول في الأدوات المالية المعقدة مثل العقود مقابل الفروقات،

ب) أي تغييرات مقترحة على نسب الرافعة المالية قد يتداولها العملاء

ج) فيما يتعلق بالتغيير في ظروف العملاء الذي لفت انتباه الشركة،

د) كجزء من أي نشاط مراقبة مستمر أو مفصل تقوم به الشركة وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها، أو

هـ) في أي ظروف أخرى قد تعتبر فيها الشركة أنه من المعقول أو المناسب جمع هذه المعلومات.

5.13. عند إجراء تقييم الملاءمة، يحق للشركة وفقًا لتقديرها الكامل، تحديد وتخصيص الأوزان ذات الصلة للأسئلة المقدمة للعملاء وإجابات العملاء.

5.14. يمثل العملاء بموجب هذا ويتعهدون بفهم الغرض من اختبار ملاءمة الشركة وأهمية تزويد الشركة بمعلومات كاملة وصحيحة لهذا الغرض. يتم تحذير العملاء وقبولهم بمقتضاه أنهم إذا قدموا معلومات غير صحيحة أو غير كاملة فيما يتعلق بمعرفتهم وتجربتهم في مجال الاستثمار، فسيؤثر ذلك سلبًا على قدرة الشركة على إجراء اختبار الملاءمة بشكل صحيح.

5.15. أثناء عملية الصعود للعملاء وبناءً على تقييم الشركة لمعرفة العملاء وخبرتهم، سيتم تصنيف العملاء كعميل تجزئة أو عميل محترف أو كعميل غير متمرس للتعامل في الأدوات المالية المعقدة وفي هذه الحالة فإن عملية الصعود إلى الطائرة يجب أن يتم إنهاؤها. يوافق العملاء ويقبلون التقييم وتصنيفهم ذي الصلة بالكامل وفقًا لتقدير الشركة، استنادًا إلى المعلومات التي قدمها العميل للشركة بطريقة دقيقة وشاملة وأن الشركة تخضع تمامًا لتقدير الشركة وحقها في رفض قبولها أي شخص كعميل دون الحاجة إلى تقديم أي أسباب أو مبررات لذلك.

5.16. تقر الشركة وتوافق على أنه في جميع الحالات، يحق للعميل الحصول على الحماية المتاحة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها كعميل تجزئة أو محترف.

6. الرافعة المالية

من خلال إبرام هذه الاتفاقية، يقر العملاء ويوافقون ويقبلون أنهم يفهمون مفاهيم الرافعة المالية.

6.1. يعني التداول على رأس المال ذو الرافعة المالية أنه يمكن للعميل إجراء عمليات تداول ذات قيم أعلى بكثير من الأموال التي يستثمرها بالفعل، والتي تعمل فقط كهامش عملاء. يمكن للرافعة المالية المرتفعة أن تزيد بشكل كبير من العائد المحتمل، ولكن بنفس القدر يمكنها أيضًا زيادة الخسائر المحتملة بشكل كبير. يتم تحديد الرافعة المالية كنسبة مثل 1: 100، 1: 200، 1: 300، 1: 400 و1: 500 أو تلك النسبة الأخرى التي قد تقدمها الشركة من وقت لآخر بناءً على القوانين واللوائح المعمول بها.

6.2. قد يتعرض العملاء من مختلف المناطق أو المحاماة لمخصصات رافعة مالية أقل وفقًا لتعليمات السلطات التنظيمية المحلية

6.3. تحتفظ الشركة بالحق في تطبيق نسب الرافعة المالية على فئة أصول معينة أو جزء منها (مثل فئة أصول السلع) وليس على الأدوات المالية الفردية داخل فئة الأصول هذه.

6.4. على الرغم من الأحكام الموضحة أعلاه، يجوز للشركة تقييد نسب التخلف عن السداد و / أو أي نسبة محددة من الرافعة المالية في أي وقت وبدون إشعار إذا كانت الشركة تعتبر ذلك في مصلحة العملاء أو كان ذلك مطلوبًا بموجب القوانين واللوائح المعمول بها أو الشركة وفقًا لتقديرها بالكامل، ترى أنه من الضروري مراعاة ظروف السوق السائدة أو المتوقعة والتقلبات.

6.5. في حين ستسعى الشركة لإعطاء العملاء إشعارًا معقولًا بمثل هذا الإجراء، يقر العملاء ويوافقون على أنه في أوقات زيادة التقلبات الفعلية أو المتوقعة في السوق بسبب إما أحداث سياسية واقتصادية متوقعة أو غير متوقعة، يجوز للشركة المضي قدماً في مثل هذه التغييرات أثناء الإخطار عملائها من هذه فقط في نفس الوقت.

7. الخدمات

7.1. تقدم الشركة للعميل، على أساس التنفيذ فقط، إمكانية الوصول إلى تداول عدد من الأدوات في شكل العقود مقابل الفروقات (يشار إليها أيضًا باسم "منتجات الرافعة المالية"). يرجى زيارة موقع الشركة للحصول على وصف تفصيلي للأدوات التي تقدمها الشركة ومواصفات العقد.

7.2. ستعمل الشركة "كمطابق رئيسي" في جميع الأوقات فيما يتعلق بصفقات العميل وسيتم ذلك على أساس غير مستحسن.

7.3. ينطوي التداول مع الشركة على تقديم الخدمات الاستثمارية التالية من الشركة إلى العميل، وفقًا لالتزامات العميل بموجب الاتفاقية التي يتم الوفاء بها:

أ) استقبال ونقل أوامر العميل في الأدوات المالية التي تقدمها الشركة من وقت لآخر.

ب) تنفيذ الأوامر في الأدوات المالية التي تقدمها الشركة من وقت لآخر.

ج) إدارة النقد / الضمان، وفقًا للفقرة 16 أدناه.

د) خدمات العملات الأجنبية شريطة أن تكون مرتبطة بتقديم خدمة الاستقبال والإرسال في الفقرتين 7.3 (أ) و (ب).

7.4. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة تقدم خدماتها فيما يتعلق بالأدوات المالية المختلفة. ومع ذلك، قد يُسمح للعميل بالتداول فقط في واحدة أو بعض تلك الأدوات المالية.

7.5. من المفهوم أنه عند التداول في العقود مقابل الفروقات، لن تحتفظ الشركة بأي أدوات مالية للعميل ولن توفر حفظًا آمنًا للأدوات المالية لحساب العميل أو الوصاية عليها.

7.6. يدرك العميل أن العقود مقابل الفروقات هي منتجات مشتقة، وبالتالي لن يحق لهم امتلاك أي أداة أساسية. يدرك العميل أيضًا أنه لن يتم التسليم الفعلي لأي أصل أساسي.

7.7. يقبل العميل أن الشركة هي مكان التنفيذ الوحيد فيما يتعلق بنشاط التداول الخاص بهم بموجب الاتفاقية. على الرغم من أنه يجوز للشركة إرسال أوامر العميل للتنفيذ إلى مزودي السيولة من الأطراف الثالثة من خلال منصة اتصالات إلكترونية، فإن الشركة تعاقديًا هي الطرف المقابل الوحيد في صفقات العميل ويتم تنفيذ أي أوامر تنفيذ باسم الشركة. يمكن العثور على مزيد من المعلومات في "أفضل سياسة تنفيذ".

اعتبارًا من تاريخ نشر هذا المستند، أبرمت الشركة اتفاقية مزوّد السيولة مع VPR Safe Financial Group Limited وقد تستفيد من الاتفاقية المذكورة أعلاه وفقًا لتقديرها الخاص.

7.8. يجوز للعميل التداول خلال ساعات التداول العادية للشركة للأداة المالية المحددة التي تنشئ خلالها المنصة الأسعار والتي قد خلالها يعطي العميل تعليمات أو يضع أوامر لتداول العقود مقابل الفروقات على أداة مالية، كما هو

محدد على موقع الشركة الإلكتروني من وقت إلى زمن. لن يتمكن العميل من التداول إلا خلال ساعات التداول المحددة على موقع الشركة على الويب للأداة المالية ذات الصلة فقط. تجدر الإشارة إلى أن بعض الأدوات المالية لها أطر

زمنية محددة للتداول والتي يمكن العثور عليها في مواصفات التداول على موقع الشركة. العميل مسؤول عن البحث في موقع الشركة على الويب للحصول على مزيد من التفاصيل قبل التداول. يجب إخطار العميل بأي من أيام العطل الثابتة إما عن طريق نظام البريد الإلكتروني الداخلي أو عن طريق وسائل أخرى قد تستخدمها الشركة من وقت لآخر.

7.9. يحق للشركة رفض تقديم أي خدمات استثمارية للعميل، في أي وقت تراه الشركة ضروريًا، دون إلزامها بإبلاغ العميل بأسباب القيام بذلك.

8. نصيحة وتعليق

10.1 8.1. لن تقدم الشركة المشورة للعميل بشأن مزايا طلب معين أو تقدم له أي شكل من أشكال المشورة في مجال الاستثمار ويقر العميل بأن الخدمات لا تتضمن تقديم المشورة الاستثمارية في الأدوات المالية أو الأسواق أو الأصول الأساسية. سيقرر العميل وحده كيفية التعامل مع حساب العميل الخاص به ووضع الأوامر واتخاذ القرارات ذات الصلة بناءً على تقديره الخاص.

8.2. لن تكون الشركة تحت أي التزام بتزويد العميل بأي مشورة قانونية أو ضريبية أو أي نصيحة أخرى تتعلق بأي معاملات. قد يرغب العميل في طلب مشورة مستقلة قبل الدخول في معاملة.

8.3. يجوز للشركة، من وقت لآخر ووفقًا لتقديرها، تزويد العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها على الويب أو تزويد المشتركين عبر موقعها على الويب أو غير ذلك) بالمعلومات أو الأخبار أو تعليقات السوق أو غيرها من المعلومات ولكن ليس كما جزء من خدماتها للعميل. أين يفعل ذلك:

أ) لن تكون الشركة مسؤولة عن هذه المعلومات.

ب) لا تقدم الشركة أي تعهد أو ضمان أو ضمان فيما يتعلق بدقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو فيما يتعلق بالضرائب أو التبعات القانونية لأي معاملة ذات صلة.

ج) يتم توفير هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من اتخاذ قراراته الاستثمارية ولا تصل إلى حد الاستشارات الاستثمارية أو العروض المالية غير المرغوب فيها للعميل. (د) إذا كانت الوثيقة تحتوي على قيود على الشخص أو فئة الأشخاص الذين تهدف هذه الوثيقة أو الذين وزعت عليهم، يوافق العميل على أنه لن ينقلها إلى أي شخص أو فئة من هؤلاء الأشخاص.

د) يقبل العميل أنه قبل الإرسال، قد تكون الشركة قد تصرفت بنفسها للاستفادة من المعلومات التي تقوم عليها. لا تقدم الشركة عروضًا بشأن وقت الاستلام من قبل العميل ولا يمكنها أن تضمن أنه سيتلقى هذه المعلومات في نفس الوقت الذي يتلقاه فيه العملاء الآخرون.

8.4. من المفهوم أن تعليقات السوق أو الأخبار أو غيرها من المعلومات المقدمة أو التي توفرها الشركة تخضع للتغيير ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق.

8.5. لا تقدم الشركة استشارات مالية أو قانونية أو ضريبية أو تنظيمية ولا تقدم أي شكل آخر من أشكال التوصية. يدرك العميل أنه يتعين عليهم إجراء تقييمهم الخاص لأي معاملة قبل الدخول في صفقة، ولن يعتمدوا على أي رأي أو مادة أو تحليل مقدم من الشركة أو أي من الشركات التابعة للشركة أو موظفيها أو الأطراف الأخرى ذات الصلة على أنها نصيحة أو توصية. إذا كان العميل غير متأكد مما إذا كان يجب عليهم المضي قدمًا في الاتفاقية، فيجوز لهم طلب المشورة المستقلة.

8.6. لا تقدم الشركة أبحاثًا عن الاستثمار، وأي مواد أخرى تحتوي على تحليل للسوق تعتبر اتصالًا تسويقيًا ويجب عدم بنائها على أنها نصيحة أو توصية أو بحث.

9. المنصة

9.1. بعد تنشيط حساب العميل، سيكون بإمكانهم:

أ) قم بتنزيل وتثبيت (إن أمكن) منصة (منصات) التداول ("البرنامج")، أو عندما يختار العميل استخدام إصدار يستند إلى الويب من البرنامج (حيثما كان ذلك متاحًا)، يجب على العميل التأكد من إمكانية الوصول إليه والتشغيل.

ب) استخدم رموز الوصول الخاصة بهم لتسجيل الدخول إلى البرنامج، وكذلك لوحة بيانات العميل الخاصة بالشركة حيث يمكنهم من خلالها عرض معلوماتهم الشخصية ونشاطهم التجاري. العميل مسؤول عن الحفاظ على أو تغيير كلمة المرور الخاصة به في جميع الأوقات. كما تقع على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على أي مراسلات من الشركة بخصوص رموز الوصول الخاصة والسرية.

9.2. مع مراعاة التزامات العميل بموجب الاتفاقية التي يتم الوفاء بها، تمنح الشركة بموجب هذا العميل ترخيصًا محدودًا، غير قابل للتحويل وغير حصري وقابل للاسترداد بالكامل، لاستخدام النظام الأساسي (بما في ذلك استخدام موقع الويب وأي البرامج المرتبطة القابلة للتنزيل المتاحة من وقت لآخر) من أجل وضع أوامر في أداة (أدوات) مالية معينة. يجوز للشركة استخدام منصات مختلفة حسب الأداة المالية.

9.3. يتم توفير منصة التداول، والتي ربما تم تطويرها من قبل طرف ثالث، "كما هي". ستضمن الشركة، لكن لا تضمن، أن البرنامج يدعم بروتوكولات أمان البيانات المتوافقة مع تلك المستخدمة من قبل الشركة. لا يمكن للشركة أيضًا ضمان خلو البرنامج من أي أخطاء أو أوجه قصور.

9.4. ستحتفظ الشركة، إلى حد معقول، بمنصة التداول وأية أنظمة أخرى ذات صلة. يجوز للشركة و / أو أي طرف ثالث ذي صلة إجراء هذه الصيانة من وقت لآخر والتي تتضمن إيقاف تشغيل الخوادم و / أو إعادة تشغيلها و / أو تحديثها لضمان التشغيل أو الشراء لضمان التشغيل الفعال والكفء للبرنامج. قد تتسبب هذه الإجراءات في تعذر الوصول إلى البرنامج و / أو عدم تشغيله لفترة من الوقت، وبالتالي فإن العميل يقر بأن الشركة لا تتحمل أية مسؤولية عن أي خسارة، بما في ذلك الخسارة المالية و / أو فقدان الفرصة بسبب الصيانة و / أو أي إجراء أو إغفال الشركة و / أو موفر برامج الجهة الخارجية.

9.5. يتحمل العميل وحده مسؤولية توفير وصيانة الأجهزة المتوافقة اللازمة للوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، والتي تشمل على الأقل جهاز كمبيوتر شخصي أو هاتف محمول أو جهاز لوحي (حسب النظام الأساسي المستخدم)، والوصول إلى الإنترنت بأي وسيلة وهاتف أو خط الوصول الآخر. يعد الوصول إلى الإنترنت ميزة أساسية ويجب أن يتحمل العميل وحده المسؤولية عن أي رسوم ضرورية للاتصال بالإنترنت.

9.6. يمثل العميل ويضمن أنه قام بتركيب وتنفيذ وسائل الحماية المناسبة المتعلقة بأمان وسلامة جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي واتخذوا الإجراءات المناسبة لحماية نظامهم من فيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد الضارة أو غير المناسبة، أو الأجهزة أو المعلومات أو البيانات التي قد تلحق الضرر بموقع الويب أو النظام الأساسي أو الأنظمة الأخرى للشركة. يتعهد العميل كذلك بحماية الشركة من أي عمليات نقل غير مشروعة لفيروس الكمبيوتر أو غيره من المواد أو الأجهزة الضارة أو غير المناسبة إلى المنصة (المنصات) من جهاز الكمبيوتر الشخصي أو الهاتف المحمول أو الكمبيوتر اللوحي.

9.7. لن تكون الشركة مسؤولة أمام العميل في حالة تعطل نظام الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي أو إتلاف و / أو تدمير سجلاته وبياناته. علاوة على ذلك، إذا تعرض العميل للتأخير وأي شكل آخر من مشكلات تكامل البيانات الناتجة عن تكوين الأجهزة أو سوء الإدارة، فلن تكون الشركة مسؤولة.

9.8. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي من هذه الاختلالات أو التأخيرات أو المشكلات في أي اتصال يتعرض له العميل عند استخدام النظام (الأنظمة).

9.9. يتم وضع الأوامر مع الشركة على النظام الأساسي (الأنظمة)، مع استخدام الوصول إلى البيانات من خلال جهاز الكمبيوتر الشخصي المتوافق مع العميل المتصل بالإنترنت. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة ستحق لها الاعتماد والتصرف على أي أمر يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول على النظام الأساسي (الأنظمة) أو عبر الهاتف، دون أي استفسار آخر للعميل وستكون أي من هذه الأوامر ملزمة للعميل.

9.10. ستعمل الشركة على إتاحة البرنامج وأي أنظمة أخرى عند الطلب من قبل العميل، لكن لا يمكنها ضمان توفرها المستمر في جميع الأوقات للأسباب التالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ) الأعطال و / أو الأخطاء، بما في ذلك ذات الطبيعة التكنولوجية مثل الفشل في الاتصال بالإنترنت والتي قد تؤثر على الوصول إلى البرنامج، والذي يعتمد عليه العميل أو الشركة؛

ب) تعليق توفر الخدمة بسبب إصلاحات الصيانة والتحديثات والتطورات وغيرها من القضايا الخارجة عن سيطرتنا. ستبذل الشركة جهودًا معقولة وقضايا أخرى خارج ساعات التداول العادية. عندما يكون ذلك غير ممكن، ستسعى الشركة، في حدود المعقول، إلى تزويد العميل بإشعار مسبق.

9.11. علاوة على ما تقدم، يكون العميل مسؤولاً عن ضمان قدرتهم على الوصول إلى برامج الشركة عندما يحتاجون إليها وفي الأوقات التي يتوفر فيها. تمتد مسؤولية العميل إلى ضمان وصولهم إلى اتصال إنترنت موثوق، والحفاظ على أي أجهزة تستخدم لهذا الغرض.

10. الملكية الفكرية

10.1. تعتبر المنصة (المنصات) وجميع حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وعلامات الخدمة والأسماء التجارية ورمز البرنامج والرموز والشعارات والشخصيات والتخطيطات والأسرار التجارية والأزرار ونظام الألوان والرسومات وأسماء البيانات هي الملكية الفكرية الوحيدة والحصرية (IP) للشركة أو لأطراف ثالثة ومحمية بموجب قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية المحلية والدولية. لا تنقل هذه الاتفاقية مصلحة أو إلى المنصة (منصات) ولكن فقط الحق في استخدام المنصة (أو المنابر) وفقًا لشروط هذه الاتفاقية. ليس في هذه الاتفاقية ما يشكل تنازلاً عن حقوق الملكية الفكرية للشركة.

10.2. لا يجوز للعميل تحت أي ظرف من الظروف إخفاء أو إزالة أي حقوق نشر أو علامة تجارية أو أي إشعارات أخرى من أي عنوان IP للشركة أو موقع الويب أو النظام الأساسي (منصات) الشركة.

10.3. من المعلوم أن الشركة قد تقدم خدماتها بموجب علامات تجارية ومواقع إلكترونية مختلفة. تمتلك الشركة جميع الصور المعروضة على موقعها الإلكتروني، والنظام الأساسي (البرامج) والبرامج والمواد القابلة للتنزيل. لا يجوز للعميل استخدام هذه الصور بأي طريقة أخرى غير الطريقة التي توفرها لها الشركة.

10.4. يُسمح للعميل بتخزين وطباعة المعلومات المتاحة له من خلال موقع أو منصة (منصات) الشركة بما في ذلك المستندات أو السياسات أو النصوص أو الرسومات أو الفيديو أو الصوت أو رمز البرنامج أو تصميم واجهة المستخدم

أو الشعارات. لا يُسمح للعميل بتغيير أو تعديل أو نشر أو نقل أو توزيع أو إعادة إنتاج تلك المعلومات تجاريًا، كليًا أو جزئيًا، بأي شكل إلى أي طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة من الشركة.

11. الأفعال المحظورة

11.1. يحظر تمامًا على العميل اتخاذ أي من الإجراءات التالية فيما يتعلق بالمنصة (الأنظمة):

أ) استخدم أي برنامج، والذي يطبق تحليل الذكاء الاصطناعي على أنظمة الشركة و / أو نظامها (منصاتها).

ب) اعتراض أو مراقبة أو تلف أو تعديل أي اتصال غير مخصص له.

ج) استخدام أي نوع من أنواع العنكبوت أو الفيروسات أو الفيروسات المتنقلة أو أحصنة طروادة أو قنبلة موقوتة أو أي شيفرات أو تعليمات أخرى مصممة لتشويه أو حذف أو إتلاف أو تفكيك المنصة (المنصات) أو نظام الاتصالات أو أي نظام في الشركة.

د) إرسال أي مراسلات تجارية غير مطلوبة غير مسموح بها بموجب القانون المعمول به أو اللوائح المعمول بها.

هـ) قم بأي شيء من شأنه أو قد ينتهك سلامة نظام الكمبيوتر أو النظام الأساسي (النظام الأساسي) للشركة أو يتسبب في خلل أو توقف هذا النظام (الأنظمة) عن التشغيل.

و) الوصول بشكل غير قانوني أو محاولة الوصول، أو إجراء هندسة عكسية أو التحايل على أي تدابير أمنية تطبقها الشركة على النظام الأساسي (الأنظمة).

ز) أي إجراء يمكن أن يسمح بالوصول غير النظامي أو غير المصرح به أو استخدام المنصة (المنصات).

11.2. إذا كان العميل ينخرط في أي استراتيجيات تجارية بهدف استغلال هذا الاقتباس أو التصرف بسوء نية (المعروف باسم "القنص")، أو يجب على الشركة أن تحدد، حسب تقديرها الوحيد، وبحسن نية، أن العميل أو أي ممثل عن تداولهم نيابة عنهم يستفيد أو يستفيد أو يحاول الاستفادة أو يستفيد من هذا الاقتباس أو أن العميل يرتكب أي فعل تجاري غير لائق أو مسيء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ) الاحتيال / الإجراءات غير القانونية التي أدت إلى المعاملة؛

ب) تداول التحكيم، مثل "تبديل التحكيم" أو "تحكيم الكمون" أو "مكافأة التحكيم" على الأسعار التي تقدمها منصات الشركة

ج) الانخراط في معاملات غير عادية مثل المضاربة ، أي الدخول في مراكز لفترة زمنية قصيرة بشكل تعسفي (أي أقل من خمس (5) دقائق و / أو إظهار أنماط تداول تتضمن ما تعتبره الشركة تغييرات مفاجئة وهامة في حجم التداول ؛

د) لا يُسمح للعميل تحت أي ظرف من الظروف باستخدام عنوان IP غير عنوان IP لموقعه الجغرافي. إذا رغب العميل في استخدام عنوان IP مختلف لأي سبب، يجب إخطار الشركة على الفور.

هـ) الأوامر الموضوعة بناءً على الأسعار التي يتم معالجتها نتيجة لأخطاء النظام أو أعطال النظام

و) تحكيم التداول على الأسعار التي تقدمها منصة الشركة نتيجة لأخطاء الأنظمة و / أو

ز) المعاملات المنسقة من قبل الأطراف ذات الصلة من أجل الاستفادة من أخطاء النظم والتأخير في تحديثات الأنظمة.

ح) الطلبات الموضوعة على أساس معلومات سرية مميزة

يحق للشركة اتخاذ أي من الإجراءات التالية:

أ) ضبط فروق الأسعار المتاحة للعميل؛ و / أو

ب) تقييد وصول العميل إلى البث، والاقتباسات القابلة للتداول على الفور، بما في ذلك تقديم اقتباس يدوي فقط؛ إدخال تأخير زمني لمدة تصل إلى 6 ثوان بين وضع العميل للطلب وفتح الأمر على منصات التداول الإلكترونية (لمنع سلخ فروة الرأس)؛ و / أو

ج) الحصول على أي أرباح تداول تاريخية حصل عليها العميل من حساب العميل من خلال إساءة استخدام السيولة على النحو الذي تحدده الشركة في أي وقت أثناء العلاقة التجارية للشركة والعميل؛ و / أو

د) رفض طلب أو إلغاء صفقة؛ و / أو

هـ) إنهاء هذه الاتفاقية على الفور.

11.3. إذا كانت الشركة تشك بشكل معقول في أن العميل قد انتهك شروط الفقرة 11.1، فيحق لها اتخاذ واحد أو أكثر من التدابير المضادة للفقرة 31 من هذه الاتفاقية.

12. السلامة

12.1. يوافق العميل على الحفاظ على السرية وعدم الكشف عن رقم الوصول إلى بياناته أو رقم حساب العميل لأي شخص ثالث.

12.2. لا تقبل الشركة سوى تعليمات من العميل و / أو ممثليهم المعتمدين بموجب "توكيل" منفَّذ حسب الأصول. لتجنب الشك، لا يعتبر الممثلون المعتمدون عملاء للشركة. ومع ذلك، ستنظر الشركة في أي تعليمات من ممثل معتمد

بأنها تأتي مباشرة من العميل، ويجوز للشركة التصرف بناءً على هذه التعليمات دون الحاجة إلى تأكيد صحتها أو صلاحيتها.

12.3. بالإضافة إلى أي شيء آخر تم تحديده أعلاه، قد تعتمد الشركة على أي تعليمات قادمة من أي شخص بحوزته رموز وصول العميل كما لو كانت هذه التعليمات قادمة من العميل، دون أن تقدم الشركة أي استفسار آخر.

12.4. يتحمل العميل مسؤولية الحفاظ على أي معلومات تتعلق بمعاملاته مع الشركة، خاصة وسرية. لن تتحمل الشركة أي مسؤولية في حالة حصول أي شخص على وصول غير مصرح به إلى أي معلومات تتعلق بمعاملات العميل مع الشركة، حيث تكون هذه المعلومات:

أ) التي عقدها العميل

ب) أن يتم نقلها عبر البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى، من قبل العميل إلى الشركة و / أو أي طرف آخر مفوض من الشركة

ج) أن يتم نقلها عبر البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أخرى، من قبل الشركة إلى العميل و / أو أي ممثل مفوض.

12.5. إذا كشف العميل، تحت أي ظرف من الظروف، عن رموز الوصول الخاصة به لأي شخص، سواء عن قصد أو عن غير قصد، فلن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة قد تنشأ، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المالية و / أو فقدان الفرصة بسبب الإجراءات و / أو الإغفالات.

12.6. يوافق العميل على إخطار الشركة على الفور إذا كان يعرف أو يشك في أن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل الخاص به قد تم الكشف عنها أو ربما تم الكشف عنها لأي شخص غير مصرح له. ستتخذ الشركة بعد ذلك خطوات لمنع أي استخدام إضافي لبيانات الوصول هذه وتصدر بيانات وصول بديلة. لن يتمكن العميل من تقديم أي طلبات حتى يتلقى بيانات الوصول البديلة. يوافق العميل على أن الشركة غير قادرة على تحديد أي الحالات التي يكون فيها شخص، بخلاف العميل أو ممثله المعتمد (حيثما ينطبق ذلك)، قد تمكن من الوصول إلى البرامج أو المعلومات الخاصة به، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية والوصول إلى البيانات ورقم حساب العميل عندما يتم نقل ما ورد أعلاه بين الأطراف أو أي طرف آخر، باستخدام الإنترنت أو غيرها من مرافق اتصالات الشبكة أو البريد أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى، بأوراق اعتمادهم دون موافقتهم الصريحة.

12.7. يوافق العميل على أنه سيتعاون مع أي تحقيق قد تجريه الشركة في أي سوء استخدام أو سوء استخدام مشتبه به لرقم الوصول إلى البيانات أو رقم حساب العميل.

12.8. تحتفظ الشركة بالحق في إلغاء وصول العميل و / أو وصول أي ممثل مفوض إلى البرنامج في أي وقت، حيث يرون ذلك ضروريًا و / أو إلغاء تنشيط حساب العميل، دون أي التزام تجاه العميل.

12.9. في حالة عدم قيام العميل بأي نشاط و / أو معاملات لفترة من الوقت، كما هو محدد من قبل الشركة، تحتفظ الشركة بالحق في إجراء عمليات فحص إضافية و / أو طلب مستندات إضافية من العميل قبل السماح لها استئناف أي نشاط مع الشركة.

13. وضع وتنفيذ الأوامر

13.1. سيتم تقديم الطلبات عبر الوسائل المذكورة أدناه من قبل الشركة على نظام التداول الإلكتروني للشركة.

يجوز للعميل وضع أوامر على النظام الأساسي (الأنظمة) باستخدام بيانات الوصول الصادرة عن الشركة لهذا الغرض، بشرط تقديم جميع التفاصيل الأساسية.

13.2. في حالة عدم نقل المعلومات إلى الشركة عبر الوسائل المعتمدة، أو في حالة إساءة تفسير العميل لأي تعليمات و / أو معلومات، تقع على عاتق العميل مسؤولية إجراء التعديلات اللازمة ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة، سواء كانت مالية أو فرصة فيما يتعلق بالتعليم المذكور.

13.3. يتم تنفيذ الأوامر وفقًا لملخص سياسة الفائدة وتنفيذ الأوامر، وهي ملزمة للعميل.

13.4. ستبذل الشركة جهودًا معقولة لتنفيذ أمر ما، لكن يتم الاتفاق على أنه من المفهوم أنه على الرغم من الجهود المعقولة التي تبذلها الشركة، إلا أنه قد لا يتم دائمًا تحقيق أي تنفيذ على الإطلاق لأسباب خارجة عن إرادة الشركة.

13.5. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة تنشأ نتيجة للتأخير أو عدم تلقي الاتصالات التي ترسلها الشركة إلى العميل.

13.6. عندما يكون العميل قد عين ممثلًا مفوضًا للتعامل مع الشركة نيابة عنهم، ويرغبون في إلغاء تعيينهم، يجب عليهم إخطار الشركة كتابيًا بإشعار مدته يومين. إلى أن تتلقى الشركة الإشعار المذكور، فإن أي تعليمات قد تتلقاها الشركة من الممثل المفوض

أ) تعتبر صالحة

ب) الالتزام الكامل العميل

13.7. يجب على الشركة تزويد العميل بتقارير كافية عن أوامره. لهذا السبب، ستوفر الشركة للعميل إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى حساب العميل الخاص به عبر النظام الأساسي (الأنظمة) المستخدمة من قبل العميل، والتي ستزوده بمعلومات كافية في هذا الصدد. يدرك العميل ويوافق على اعتبار هذه التقارير بمثابة تقارير مقدمة من الشركة إلى العميل بطريقة دائمة. قد لا تزود الشركة العميل ببيانات حساب فيما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة من خلال غير

ما هو مذكور أعلاه. إذا كان لدى العميل سبب للاعتقاد بأن التقرير كان خاطئًا أو إذا لم يتلق العميل أي تقرير متى يجب، فيجب على العميل الاتصال بالشركة لمدة عشرة أيام عمل من تاريخ إرسال شركة الطلب أو يجب أن يكون قد

تم إرسالها إرسال (في حالة عدم إرسال تأكيد). إذا لم يعبّر العميل عن أي اعتراضات خلال هذه الفترة، فسيتم اعتبار المحتوى معتمدًا من قِبله ويُعتبر نهائيًا.

13.8. قد يتم تقديم الطلبات في ساعات التداول العادية للشركة، والمتاحة على موقعها الإلكتروني، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر. قد يختار العميل التواصل مع الشركة للحصول على الدعم وأي تعليمات، بخلاف الطلبات، بأي من اللغات المتوفرة على موقع الشركة الإلكتروني خلال ساعات العمل.

13.9. باستثناء الحالات التي يسمح فيها البرنامج، تكون جميع أوامر تداول الأدوات المالية التي تقدمها الشركة نهائية ولا يمكن إلغاؤها أو حذفها، ما لم توافق الشركة صراحة على هذا الإلغاء أو الحذف و / أو ما لم ينص على خلاف ذلك في أي من الوثائق القانونية للشركة.

14. رفض أوامر العميل

14.1. دون الإخلال بأي أحكام أخرى هنا، يحق للشركة، في أي وقت وحسب تقديرها، دون تقديم أي إشعار أو توضيح للعميل لتقييد نشاط تداول العميل، لإلغاء الطلبات، لرفض أو رفض إرسال أو تنفيذ أي طلب العميل، وليس للعميل الحق في المطالبة بأي أضرار أو أداء محدد أو تعويض من أي نوع من الشركة، في أي من الحالات التالية:

أ) تعطل الاتصال بالإنترنت أو الاتصالات.

ب) نتيجة لطلب السلطات التنظيمية أو الإشرافية لجمهورية سيشيل أو بأمر من المحكمة أو سلطات مكافحة الغش أو مكافحة غسل الأموال.

ج) عندما تكون شرعية الأمر أو صدقه موضع شك.

د) حدث قوة قاهرة.

ه) في حالة التقصير من العميل.

و) أرسلت الشركة إشعارًا بإنهاء الاتفاقية إلى العميل.

ز) يرفض نظام الشركة الأمر بسبب حدود التداول المفروضة.

ح) في ظل ظروف السوق غير طبيعية.

خ) لا يحتفظ العميل بأموال كافية في رصيده للطلب المحدد.

15. احداث افتراضية

15.1. يشكل كل مما يلي "حدثًا افتراضيًا":

أ) فشل العميل في أداء أي التزام مستحق للشركة.

ب) إذا تم تقديم طلب فيما يتعلق بالعميل وفقًا لقانون الإعسار لعام 2013 لجمهورية سيشيل أو أي فعل مماثل في ولاية قضائية أخرى (إذا كان العميل فردًا)، إذا كانت شراكة، فيما يتعلق بواحد أو أكثر من الشركاء، أو إذا تم تعيين شركة أو مستلم أو وصي أو مستلم إداري أو موظف مشابه، أو إذا كان العميل قد قام بترتيب أو تكوين مع دائني العميل أو أي إجراء مشابه أو مماثل لأي مما سبق. بدأت فيما يتعلق العميل.

ج) لا يستطيع العميل سداد ديون العميل عند استحقاقها.

د) عندما يكون أي تمثيل أو ضمان يقدمه العميل في الفقرة 23 غير صحيح.

ه) وفاة العميل (إذا كان العميل فردًا) أو تم الإعلان عن تغيبه أو أصبح غير واعٍ.

و) أي ظرف آخر تعتقد فيه الشركة بشكل معقول أنه من الضروري أو المرغوب فيه اتخاذ أي إجراء منصوص عليه في الفقرة 31.

ز) إن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة 31.1 مطلوب من قبل سلطة أو هيئة تنظيمية مختصة.

ح) تعتبر الشركة بشكل معقول أن العميل يشترك في أي نوع من أنواع الاحتيال أو عدم المشروعية أو خرق اللوائح المعمول بها أو أن الشركة معرضة لخطر التورط في أي نوع من أنواع الاحتيال أو عدم قانونية أو خرق اللوائح المعمول بها إذا استمرت في تقديم الخدمات المقدمة للعميل، حتى عندما لا يكون ذلك بسبب مخالفات العميل.

1) تعتبر الشركة بشكل معقول أن هناك انتهاكًا ماديًا من جانب العميل للمتطلبات المحددة بموجب تشريع جمهورية سيشيل أو الدول الأخرى التي لها ولاية قضائية على العميل أو أنشطته التجارية، مثل كونها جوهرية تحددها الشركة بحسن نية.

ي) إذا كانت الشركة تشتبه في أن العميل متورط في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تزوير البطاقات أو أنشطة إجرامية أخرى.

ك) تشتبه الشركة بشكل معقول في أن العميل قام بإجراء محظور على النحو المنصوص عليه في الفقرة 14.1.

ل) تشك الشركة بشكل معقول في أن العميل قد أجرى تداولًا مسيئًا مثل ، على سبيل المثال لا الحصر ، القصاصة أو المضاربة أو مطاردة النقاط أو التحوط (Snipping, Scalping, Pip-hunting, Hedging) أو التداول أو اللعب بالفجوة أو فتح مركز أو وضع أوامر "إيقاف الشراء" أو "إيقاف البيع" مسبقًا لإصدار البيانات المالية أو المراجحة أو التلاعب أو مجموعة من الخلاصات الأسرع / الأبطأ.م) تشك الشركة بشكل معقول في أن العميل فتح حساب العميل بطريقة احتيالية.

ن) تشك الشركة بشكل معقول في أن العميل أجرى التزوير أو استخدم بطاقة مسروقة لتمويل حساب العميل الخاص به

15.2. في حالة حدوث حدث افتراضي، يجوز للشركة، حسب تقديرها المطلق، في أي وقت ودون إشعار خطي مسبق، اتخاذ إجراء واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

أ) إنهاء هذه الاتفاقية على الفور دون إشعار مسبق للعميل.

ب) إلغاء أي المراكز المفتوحة.

ج) منع الوصول إلى المنصة (المنصات) مؤقتًا أو دائمًا أو تعليق أو حظر أي من وظائف المنصة (المنصات).

د) رفض أو رفض أو رفض إرسال أو تنفيذ أي طلب من العميل.

ه) تقييد نشاط تداول العميل.

و) في حالة الاحتيال، قم بإعادة الأموال إلى المالك الحقيقي أو وفقًا لتعليمات سلطات إنفاذ القانون في البلد المعني.

ز) إلغاء أو عكس أي أرباح مكتسبة من خلال التداول التعسفي أو تطبيق الذكاء الاصطناعي في حساب العميل.

ح) اتخاذ الإجراءات القانونية عن أي خسائر تكبدتها الشركة.

16. قواعد التعامل مع أموال العملاء

16.1. ستقوم الشركة على الفور بوضع أي أموال للعميل تتلقاها في حساب (حسابات) منفصل واحد أو أكثر مع مؤسسات مالية موثوقة (أي شركة تابعة أو بنك أو سوق أو وكيل تسوية أو دار مقاصة أو طرف مقابل خارج البورصة) وستقوم أموال العميل أن تكون منفصلة عن أموال الشركة الخاصة ولا يمكن استخدامها في سياق أعمالها. يتم التعامل مع أموال العميل، في جميع الأوقات، وفقًا لقواعد "عميل العميل" السارية، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر.

16.2. ستقوم الشركة بإيداع أموال العميل في حساب منفصل واحد أو أكثر مودعة لدى مؤسسة مالية، منفصلة عن أموال الشركة. هذا يعني أن جميع أموال العميل تعامل على أنها تابعة لعملاء الشركة وبأي ظرف من الظروف، سوف يستخدمونها للوفاء بأي من التزاماتهم، في أي وقت. سيتم تجميع أموال العميل مع أموال تخص عملاء آخرين في حساب منفصل، والذي سيكون بمثابة حساب شامل. لذلك، لن يكون لدى أي عميل مطالبة مقابل مبلغ محدد في حساب محدد في حالة الإعسار. يجب أن تكون مطالبة أي عميل ضد الأموال الموجودة في الحساب المنفصل.

16.3. قد يحتفظ الطرف الثالث الذي ستنقل إليه الشركة أموالًا إلى حساب الجامع وقد لا يكون من الممكن فصله عن أموال العميل أو أموال الطرف الثالث. في حالة الإعسار أو أي إجراءات مماثلة فيما يتعلق بذلك الطرف الثالث، قد

يكون لدى الشركة فقط مطالبة غير مضمونة ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل، وسوف يتعرض العميل لخطر أن الأموال التي تلقاها من قبل الشركة من الطرف الثالث غير كافية لتلبية مطالبات العميل بالمطالبات المتعلقة بالحساب ذي الصلة. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو مسؤولية عن أي خسائر ناتجة.

16.4. لن تدفع الشركة أي فائدة على أي أموال عميل محتفظ بها نيابة عن العميل، بغض النظر عما إذا كانت الشركة تتلقى فوائد على تلك الودائع من المؤسسة (المؤسسات) المالية التي يحتفظ بها العميل.

16.5. سوف تمارس الشركة مهارة ورعاية وعناية معقولة في اختيار وتعيين ومراجعة دورية للمؤسسات المالية التي ستحتفظ بها بأموال العميل، وفقًا لالتزاماتها التنظيمية. تحقيقًا لهذه الغاية، تأخذ الشركة في الاعتبار التصنيف الائتماني للمؤسسة (المؤسسات) قبل إيداع أي أموال للعميل، وتتخذ خطوات معقولة لمراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل دوري. يجوز للشركة استخدام مؤسسات متعددة لضمان التنويع وتخصيص حدود النسبة المئوية الداخلية لكل مؤسسة تقرر استخدامها. ستقوم الشركة بإعطاء تعليمات للمؤسسة (المؤسسات) بشأن تحويل وحركة (أموال) العميل. عندما يكون للعميل مركز مفتوح، تحتفظ الشركة بالحق في مقاصة أي خسائر غير محققة تكبدها ضد أي من أموال العميل التي تحتفظ بها الشركة، في أي حساب. هذا يعني أنه يجوز للشركة نقل أي أو جزء من أي خسائر غير محققة تكبدها العميل من الحساب المنفصل إلى حساب الشركة. على العكس من ذلك، يجوز للشركة تحويل أي أرباح غير محققة تتكبدها العميل نتيجة لمركز مفتوح من حساب خاص به إلى حساب متعدد الاستعمال.

16.6. ستنفذ الشركة تسوية للأموال في نهاية كل يوم عمل، وستواصل الشركة أي تحويل مطلوب إلى أو من الحساب المنفصل في يوم العمل التالي، ما لم يكن ذلك ممكنًا لأي سبب.

16.7. من المتفق عليه أن يكون للشركة الحق في تحويل أموال العميل إلى الخلفاء أو المحال إليهم أو المنقولين أو المشترين، مع إشعار كتابي مسبق بـ 15 يوم عمل إلى العميل لأغراض الفقرة 31.2 من اتفاقية العميل.

17. حسابات العملاء، ايداعات وسحوبات /إعادة الاموال

17.1. يجب على الشركة فتح حساب (حسابات) عميل واحد أو أكثر للعميل للسماح له بوضع أوامر في أدوات مالية معينة.

17.2. من المتفق عليه والمفهوم أن أنواع حسابات العملاء المختلفة التي تقدمها الشركة وخصائص حسابات العملاء هذه موجودة على موقع الويب وتخضع للتغيير وفقًا لتقدير الشركة ووفقًا للفقرة 30 أدناه.

17.3. يتم تفعيل حساب العميل عند إيداع العميل الحد الأدنى للإيداع المبدئي البالغ 250 يورو أو 250 دولارًا، وفقًا لعملة الحساب الخاصة به، وفقًا لما تحدده الشركة وتعديلها وفقًا لتقديرها من وقت لآخر. قد يختلف الحد الأدنى للإيداع الأولي وفقًا لنوع حساب العميل المقدم للعميل.

17.4. إذا قام العميل بإيداع، فيجب على الشركة أن تقيد حساب العميل ذي الصلة بالمبلغ ذي الصلة الذي حصلت عليه الشركة فعليًا في غضون يوم عمل واحد بعد المبلغ الذي تم تطهيره في الحساب المصرفي للشركة.

17.5. إذا لم يتم إيداع الأموال المرسلة من قبل العميل في حساب العميل عندما كان من المفترض أن يتم إخطار الشركة وطلب الشركة من الشركة إجراء تحقيق مصرفي في التحويل. يوافق العميل على أن أي رسوم للتحقيق يجب أن يتحملها العميل ويتم خصمها من حساب العميل الخاص به أو دفعها مباشرة إلى البنك الذي يقوم بالتحقيق. يفهم العميل ويوافق على أنه من أجل إجراء التحقيق، يتعين على العميل تزويد الشركة بالمستندات والشهادات المطلوبة.

17.6. للعميل الحق في سحب أمواله مساوية للهامش المجاني المتاح في حسابه (حساباته)، رهنا بأي قيود معمول بها فيما يتعلق بتشغيله، وأي حق أو قيد آخر على هذا السحب، كما هو موضح في هذا المستند و / أو في أي مستند آخر متاح على هذا الموقع ، يجب أن يتجاوز الحد الأدنى لمبلغ السحب 100 يورو أو 100 دولار.

17.7. لن تكون أي تحويلات فعالة إلا بعد قيام أنظمة الشركة بتقديم الائتمان أو الخصم ذي الصلة من الأموال إلى الحساب (الحسابات) ذي الصلة، وفي حين ستبذل الشركة كل الجهود المعقولة لضمان إجراء أي تحويلات في الوقت المناسب، فإن الشركة لا يمكن أن تضمن كم من الوقت قد تستغرق هذه العملية. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي تأخير أو خسائر أخرى قد تنشأ إذا، على سبيل المثال، زود العميل الشركة بمعلومات خاطئة أو غير كاملة.

17.8. يتم إيداع أي أموال ينقلها العميل إلى الشركة لأغراض تمويل حسابه في حسابه في تاريخ القيمة، بعد خصم أي رسوم نقل أو رسوم أخرى تفرضها المؤسسة (المؤسسات) المالية أو أي وسيط مشترك في العملية إرسال أو تلقي

الأموال. يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها الخاص ودون أي التزام، إنشاء صناديق ائتمان لا تزال قيد التحويل قبل تاريخ القيمة إلى حساب العميل. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي تأخير عندما يكون السبب خارج عن إرادتها.

17.9. يجب على الشركة إيداع الأموال في حساب العميل فقط بعد أن تكون راضيًا، من بين معايير أخرى، أن الأموال يتم إرسالها من قبل العميل أو الممثل المعتمد من العميل من حساب باسمه، وأن الأموال لا تنتهك أي مدة واردة ضمن الاتفاق و / أو القانون.

17.10. يحق للشركة طلب معلومات و / أو وثائق إضافية لكي تكون مقتنعًا بأن تعاملات العميل مع الشركة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع والسحب مشروعة و / أو لأي سبب آخر للامتثال للوائح التنظيمية للشركة التزامات. يدرك العميل ويقبل أنه في ظل هذه الظروف قد يكون هناك تأخير في معالجة المعاملة، و / أو قد يتم رفض المعاملة.

17.11. عند تلقي الشركة تعليمات من العميل لسحب الأموال من حساب العميل، يتعين على الشركة دفع المبلغ المذكور خلال أربعة (4) إلى سبعة (7) أيام عمل، إذا تم استيفاء المتطلبات التالية:

أ) يتضمن تعليمات السحب جميع المعلومات المطلوبة؛

ب) التعليمات هي إجراء تحويل إلى الحساب الأصلي (سواء كان ذلك حسابًا مصرفيًا أو حساب نظام دفع وما إلى ذلك) تم إيداع الأموال منه في الأصل في حساب العميل؛

ج) الحساب الذي سيتم التحويل فيه ملك للعميل؛

د) في لحظة الدفع، يتجاوز رصيد العميل المبلغ المحدد في تعليمات السحب بما في ذلك جميع رسوم الدفع؛

هـ) لا يوجد أي حدث للقوة القاهرة يحظر على الشركة إجراء السحب.

و) لن يتم السحب إلا من مصدر باسمك. لاحظ أن بعض البنوك وشركات بطاقات الائتمان قد تستغرق بعض الوقت لمعالجة المدفوعات، خاصةً في العملات التي يشارك فيها بنك مراسلة في المعاملة.

ز) يرجى ملاحظة أن فشل العميل في استكمال إجراءات العناية الواجبة في الشركة بما في ذلك جميع الوثائق المطلوبة بما يرضي الشركة بالكامل قد يؤثر على قدرة العميل على سحب أي و / أو جميع أمواله.

ح) إذا طلبت سحب مبلغ من حسابك ولم نتمكن من الامتثال الكامل لطلبك دون إغلاق بعض و / أو جميع المراكز المفتوحة، فلن نلتزم بالطلب حتى تغلق المراكز الكافية للسماح للشركة لجعل الانسحاب.

17.12. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة لن تقبل مدفوعات من طرف ثالث أو مجهولة في حساب العميل ولن تقوم بالسحب إلى أي طرف ثالث أو حساب مجهول.

17.13. علاوة على ذلك، عندما تكون الشركة غير راضية عما ورد أعلاه وترفض معاملة واردة، فإنها تحتفظ بالحق في إعادة الأموال إلى المرسل بعد خصم أية رسوم أو رسوم نقل قد تتكبدها. سيتم إرسال أي رد إلى المصدر نفسه من حيث تم استلام الأموال. ستنحرف الشركة فقط عن هذه السياسة حيث يعتقدون، حسب تقديرهم الخاص، أن هذا ضروري.

17.14. تتمثل سياسة الشركة في التأكد من أن جميع عمليات السحب، سواء جزئيًا أو كاملًا، من الأموال التي يودعها العميل معهم يتم إرسالها إلى نفس المصدر الذي أتت منه الأموال. عندما تكون الشركة غير قادرة على القيام بذلك، لأي سبب من الأسباب، وتخضع لأي قيود بموجب النظام التنظيمي، يجب على الشركة إعادة الأموال كما هو مطلوب جزئيًا أو كليًا، صافيةً من أي رسوم أو رسوم تحويل أو خصومات أخرى تتكبدها شركة.

17.15. تحتفظ الشركة بالحق في قبول أو رفض أي طلب تمويل و / أو سحب من قبل العميل بناءً على طريقة الدفع التي يختارها العميل، وقد يقترحون على العميل بديلاً لطلبهم.

17.16. علاوة على ذلك، تحتفظ الشركة بالحق في رفض أي تمويل و / أو طلب سحب حيث يعتقدون أن هذا الطلب قد يؤدي إلى خرق أي التزام قانوني و / أو تنظيمي. ويشمل ذلك الحالات التي لا تكون فيها الشركة راضية عن

الوثائق التي يقدمها العميل. في هذه الحالة، تحتفظ الشركة بالحق في عكس المعاملة جزئيًا أو كليًا، صافيةً من أي رسوم نقل أو رسوم أو خصومات أخرى تتكبدها. يدرك العميل أنه قد تكون هناك حالات لن تتمكن فيها الشركة من تزويد العميل بتفسير يوضح سبب عدم تمكنهم من متابعة طلبهم.

17.17. يجوز للعميل إرسال طلب التحويل الداخلي للأموال إلى حساب عميل آخر يملكه لدى الشركة. تخضع التحويلات الداخلية لسياسة الشركة من وقت لآخر.

17.18. عندما يحتفظ العميل بأموال في حسابات مختلفة مع الشركة، يجوز للشركة دمج هذه الأموال من وقت لآخر ودون إذن العميل.

17.19. عندما يحتفظ العميل بعدة حسابات لدى الشركة، وتقوم الشركة بعكس أي معاملة من العميل لأي سبب من الأسباب، يجوز للشركة دمج أموال العميل المحتجزة في تلك الحسابات، كما هو موضح أعلاه.

17.20. يجب على العميل تقديم أي طلبات تتعلق بإدارة حساباتهم (حساباتهم) عبر لوحة معلومات العميل الخاصة بهم.

17.21. ستتخذ الشركة خطوات معقولة لضمان إبقاء العميل على علم بالتقدم المحرز في أي طلب تمويل و / أو طلب سحب، خاصة فيما يتعلق بأوقات المعالجة وأي وثائق مطلوبة قد تؤدي إلى تأخير. يدرك العميل أنه قد تكون هناك حالات لا تستطيع فيها الشركة ضمان هذه الأوقات بسبب أحداث خارجة عن إرادتها.

17.22. عندما يتلقى العميل أموالًا من الشركة عن طريق الخطأ، يوافق العميل على الاحتفاظ بمثل هذا المبلغ من المال لصالح الشركة أو المالك المستفيد. في حالة استخدام العميل لأي أموال يتم إرسالها إليهم عن طريق الخطأ، ستحصل الشركة على مطالبة بهذه الأموال، إلى جانب أي ربح ناتج عن استخدام هذه الأموال، نيابة عن المالك المستفيد. بنفس الطريقة، لا يجوز للشركة تعويض العميل عن أي خسائر تكبدها العميل نتيجة استخدامهم للأموال المذكورة. تبقى المطالبة بكامل المبلغ.

17.23. عندما يُطلب من الشركة القيام بذلك بموجب القانون و / أو أي قواعد معمول بها، فإنها تحتفظ بالحق في خصم أي مبلغ من حساب (حسابات) العميل.

17.24. تحتفظ الشركة بحقها في مقاصة أي مسؤولية عنها بموجب الاتفاقية، سواء كانت حالية أو مستقبلية، تمت تصفيتها أو تصفيتها. عندما يتم التعبير عن المطلوبات المقاصة بعملات مختلفة، يجوز للشركة تحويل الالتزامات المذكورة بسعر صرف السوق.

17.25. في حالة قيام الشركة بتصفية أي مبلغ مستحق عن طريق خصمه من حساب (حسابات) العميل، ستنظر الشركة في الالتزام بالرضا والوفاء. تحتفظ الشركة بحقها في أي التزام لا يمكن الوفاء به.

17.26. لا تقوم الشركة بمعالجة اي عملية اعادة اموال. في هذا الصدد ، نحث العملاء على الرجوع إلى واتباع إجراءات السحب الخاصة بالشركة ، كما هو موضح في أحكام هذا القسم.

18. حسابات العملاء الغير فعالة وخاملة

18.1. إذا كان حساب العميل غير نشط لمدة ثلاثة (3) أشهر أو أكثر (على سبيل المثال لا يوجد تداول، لا توجد صفقات مفتوحة، لا عمليات سحب أو إيداع)، فسيتم فرض رسوم صيانة شهرية. تساوي رسوم 10 وحدات من عملة الحساب وسيتم فرضها في اليوم من الشهر التالي لثلاثة أشهر من عدم التداول (النشاط).

18.2. إذا كان حساب العميل غير نشط لمدة عام أو أكثر، وبعد إخطار العميل في عنوانه الأخير المعروف، تحتفظ الشركة بالحق في إغلاق حساب العميل وجعله كاملاً. تبقى الأموال الموجودة في الحساب الخامل مستحقة للعميل وتقوم الشركة بعمل سجلات والاحتفاظ بها وإرجاع هذه الأموال بناءً على طلب العميل في أي وقت بعد ذلك.

19. رسوم

19.1. قبل الدخول في أي معاملة مع الشركة عبر لوحة معلومات العميل أو غير ذلك، يجب على العميل التأكد من أنه قد نظر في أي وجميع الرسوم المطبقة مثل فارق النقاط والعمولات والمقايضة المتاحة على الموقع الإلكتروني. تقع على عاتق العميل مسؤولية طلب المزيد من الإيضاحات في حال طلب ذلك. يتم خصم أي رسوم قابلة للتطبيق

على الفور من حساب (حسابات) العميل. لتوفير الراحة للعميل، قد يجدوا جميع التكاليف والمصاريف المرتبطة بها وكيف يمكنهم دفع ثمنها باستخدام أداة حساب التكلفة التفاعلية للشركة المتاحة على موقع الويب.

19.2. قد لا يتم تمثيل جميع الرسوم من الناحية النقدية، ولكن قد تظهر أيضًا في وحدات أخرى مثل النقاط، والتي يمكن أن تختلف قيمتها اعتمادًا على الأداة. سيتمكن العميل من العثور على قيمة النقطة في جميع أدوات الشركة على موقع الويب، من خلال الوصول إلى قسم مواصفات التداول على الموقع (يمكن العثور على معلومات لجميع فئات الأصول في علامات تبويب منفصلة).

19.3. تحتفظ الشركة بالحق في تغيير، من وقت لآخر، أيًا من الرسوم المطبقة على تعاملات العميل مع الشركة. ستقوم الشركة بتزويد العميل بإشعار خطي مسبق حيث يرون أن التغييرات جوهرية، ما لم يكن هذا التغيير نتيجة لظروف السوق غير المتوقعة، حيث قد تقوم الشركة بإخطار العميل في الحدث أو بعده. سيجد العميل أحدث المعلومات حول رسوم الشركة على الموقع الإلكتروني.

19.4. في حالة عدم رضا العميل عن أي تغييرات قد تجريها الشركة على نفقاتهم، يجوز للعميل الاتصال بقسم الامتثال بالشركة و / أو إنهاء الاتفاقية وفقًا للأحكام الواردة هنا.

19.5. بالنسبة للمقايضات، اعتمادًا على الموضع الذي يحتفظ به وأسعار الفائدة السائدة لزوج العملات المتورط في معاملة ما، قد يتم إضافة أو تقييد حساب العميل بتمويل. تتم العملية في تمام الساعة 23:59 (وقت الخادم) ويتم تحويل المبلغ الناتج تلقائيًا إلى عملة العميل الخاصة بالميزان.

19.6. يتم فرض رسوم المبادلة على كل مركز مفتوح (تجارة مفتوحة) يتم تركه بين عشية وضحاها لكل يوم عمل تظل فيه التجارة مفتوحة. في يوم الأربعاء، يتم تطبيق رسوم مقايضة لمدة 3 أيام على جميع أصول العملات الأجنبية والجمعة على المؤشرات من أجل حساب عطلة نهاية الأسبوع. تختلف رسوم المقايضة على كل أداة بناءً على مواصفات التداول الخاصة بها والتي يمكن العثور عليها على موقع الشركة الإلكتروني.

19.7. تتقاضى الشركة أسعار الفائدة الخاصة بها، بناءً على سعر الليلة الواحدة المقدم من LP. تقوم الشركة بتحديث أسعارها كلما دعت الضرورة.

19.8. بالنسبة لبعض طرق الدفع، هناك رسوم معاملات. عندما يشارك العميل في نشاط إيداع وسحب دون الدخول في أي نشاط تجاري مع الشركة، تحتفظ الشركة بالحق في فرض أي رسوم أو رسوم فيما يتعلق بطرق دفع محددة حسبما تراه الشركة ضرورية.

19.9. في حالة قيام الشركة بدفع أو تلقي أي رسوم أو حوافز لإدخال العميل، فيجب عليها إخطار العميل وفقًا للوائح المعمول بها.

19.10. يتعهد العميل بدفع جميع مصاريف الطوابع المتعلقة بهذه الاتفاقية وأي مستندات قد تكون لازمة لتنفيذ المعاملات بموجب هذه الاتفاقية.

20. الضرائب

20.1. من المتفق عليه والمفهوم أن العميل هو المسؤول الوحيد عن جميع الإيداعات والإقرارات الضريبية والتقارير التي ينبغي تقديمها إلى أي جهة ذات صلة، سواء كانت حكومية أو غير ذلك، وعن سداد جميع الضرائب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي نقل أو قيمة الضرائب المضافة)، الناشئة عن أو فيما يتعلق بنشاطه التجاري مع الشركة فيما يلي.

20.2. قد يخضع الاستثمار في الأدوات المالية للضريبة وفقًا للولاية القضائية التي يقيم فيها العميل. ومع ذلك، فإن هذا يعتمد على الظروف الشخصية للعميل. يجب على العميل البحث عن مشورة ضريبية مستقلة إذا لم يكونوا متأكدين من كيفية تأثير ذلك عليهم، حيث لا تقدم الشركة أي مشورة مالية، بما في ذلك المشورة الضريبية.

20.3. يدرك العميل أن قوانين الضرائب قابلة للتغيير، وفي حالة قيامها بذلك، تحتفظ الشركة بالحق في الخصم من حساب العميل من أي مدفوعات ضريبية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، رسوم الدمغة أو ضريبة الأرباح الرأسمالية أو أشكال الضرائب الأخرى والتي قد يتم فرضها فيما يتعلق بمعاملات العميل مع الشركة.

20.4. يدرك العميل أن بعض المعاملات في بعض الأدوات المالية قد تحمل التزامًا ضريبيًا بموجب نظام ضريبة المعاملات المالية أو رسوم الدمغة أو ضريبة التحويل أو ضريبة الأرباح أو ضريبة الاستقطاع أو الضرائب أو الرسوم الأخرى في أي اختصاص قضائي. في حالة وجود مثل هذا الالتزام الضريبي، يتعين على الشركة تمريره إلى العميل عن طريق الخصم من حساب العميل.

21. البيانات الشخصية والسرية

21.1. تم تسجيل الشركة لدى مكتب مفوض حماية البيانات الشخصية لأغراض معالجة البيانات الشخصية. لذلك، يتم الاحتفاظ ومعالجة البيانات الشخصية للعميل وفقًا لقانون حماية البيانات 138 (2001 (ا، بصيغته المعدلة من وقت لآخر.

21.2. من خلال الدخول في الاتفاقية، يقدم العميل موافقة الشركة على تخزين ومعالجة البيانات التي قدموها للشركة عند التسجيل للحصول على حساب و / أو طوال علاقتهم. وهذا يشمل أي بيانات قد تعتبر حساسة. يحق للعميل سحب موافقته في

أي وقت عن طريق إخطار الشركة كتابة. ومع ذلك، نظرًا لأن الشركة قد لا تكون قادرة على تزويد العميل

بخدماتها، فإذا اختار العميل القيام بذلك، تحتفظ الشركة بالحق في رفض الدخول في الاتفاقية أو إنهاؤها. يدرك العميل أن الشركة ملزمة بالاحتفاظ بجميع سجلات بيانات العميل ومعاملاته طالما كان ذلك ضروريًا بموجب النظام التنظيمي.

21.3. يجوز للشركة جمع معلومات العميل مباشرة من العميل (في نموذج طلب فتح الحساب المكتمل أو غير ذلك) أو من أشخاص آخرين، على سبيل المثال، وكالات مرجعية الائتمان ووكالات منع الاحتيال والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومقدمي خدمات التوثيق الثالث ومقدمي السجلات العامة.

21.4. يجب أن تعامل الشركة معلومات العميل التي تحتفظ بها الشركة على أنها معلومات سرية ولن يتم استخدامها لأي غرض آخر غير ما يتعلق بتوفير الخدمات وإدارتها وتحسينها ومكافحة غسل الأموال وفحص العناية الواجبة،

لأغراض البحث ولأغراض إحصائية ولأغراض التسويق. المعلومات الموجودة بالفعل في المجال العام أو التي تمتلكها الشركة بالفعل دون التزام بالسرية لن تعتبر سرية.

21.5. يحق للشركة الكشف عن معلومات العميل (بما في ذلك التسجيلات والمستندات ذات الطابع السري وتفاصيل البطاقة) في الحالات التالية:

أ) عند الاقتضاء بموجب القانون أو بأمر من المحكمة المختصة.

ب) عندما يطلب ذلك من قبل هيئة الرقابة المالية أو أي سلطة تنظيمية أخرى لها سيطرة أو اختصاص على الشركة أو العميل أو شركائهم أو في إقليم الشركة يكون لدى العملاء.

ج) إلى السلطات المختصة للتحقيق أو منع الاحتيال وغسل الأموال أو أي نشاط غير قانوني آخر.

د) إلى وكالات الائتمان المرجعية والاحتيال، ومقدمي خدمات التوثيق الثالث، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لفحص الائتمان، ومنع الاحتيال، وأغراض مكافحة غسل الأموال، والتحقق من الهوية أو فحص العناية الواجبة للعميل. للقيام بذلك، يمكنهم التحقق من التفاصيل التي قدمها العميل مقابل أي تفاصيل في أي قاعدة بيانات (عامة أو غير ذلك) يمكنهم الوصول إليها. قد يستخدمون أيضًا تفاصيل العميل في المستقبل لمساعدة الشركات الأخرى لأغراض التحقق. ستحتفظ الشركة بسجل للبحث.

هـ) إلى مستشاري الشركة المحترفين شريطة أن يتم إبلاغ المحترف المعني في كل حالة بالطبيعة السرية لمثل هذه المعلومات والالتزام بالسرية هنا.

و) لمقدمي الخدمات الآخرين الذين يقومون بإنشاء أو صيانة أو معالجة قواعد البيانات (سواء كانت إلكترونية أم لا) ، يقدمون خدمات حفظ السجلات أو خدمات إرسال البريد الإلكتروني أو خدمات المراسلة أو خدمات مماثلة تهدف إلى مساعدة الشركة على جمع وتخزين ومعالجة واستخدام معلومات العميل أو تواصل مع العميل أو قم بتحسين توفير الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.

ز) لمقدمي الخدمات الآخرين لأغراض إحصائية من أجل تحسين تسويق الشركة، في هذه الحالة سيتم تقديم البيانات في شكل كلي.

ح) لتسويق مراكز الاتصال البحثي التي تقدم مسوحات عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني بغرض تحسين خدمات الشركة، في هذه الحالة سيتم تقديم بيانات تفاصيل الاتصال فقط.

ط) عند الضرورة لكي تدافع الشركة أو تمارس حقوقها القانونية أمام أي محكمة أو محكمة أو محكم أو أمين مظالم أو سلطة حكومية.

ي) بناءً على طلب العميل أو بموافقة العميل.

ك) إلى شركة تابعة للشركة أو أي شركة أخرى في نفس المجموعة من الشركة.

ل) للخلفاء أو المحال إليهم أو المنقولين أو المشترين، مع إشعار كتابي قبل عشرة أيام عمل للعميل، ولأغراض الفقرة 36.2 من اتفاقية العميل.

عندما تكشف الشركة و / أو تشارك أيًا من معلومات العميل وفقًا للشروط المذكورة أعلاه، فسيتخذون جميع الخطوات المعقولة للقيام بذلك بطريقة مضمونة.

21.6. إذا كان العميل شخصًا طبيعيًا، فستقوم الشركة باستخدام وتخزين ومعالجة المعلومات الشخصية التي يقدمها العميل فيما يتعلق بتوفير الخدمات، وفقًا لقانون معالجة البيانات الشخصية (حماية الفرد) لعام 2001 والشركة ملزمة بتزويد العميل، عند الطلب، بنسخة من البيانات الشخصية التي بحوزتها عن العميل (إن وجدت)، بشرط أن يدفع العميل رسومًا إدارية.

21.7. من خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يوافق العميل على تحويل البيانات الشخصية للعميل، وفقًا لأحكام قانون معالجة البيانات الشخصية (حماية الفرد) لعام 2001 للأسباب المحددة في الفقرة 21.5.

21.8. يقبل العميل أن الشركة، لغرض إدارة شروط الاتفاقية، من وقت لآخر، تقوم بالاتصال المباشر مع العميل عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد.

21.9. عندما يتم تقديم العميل إلى الشركة من قبل طرف ثالث وفقًا لاتفاقية مقدمة بين الشركة والطرف الثالث ("التابع")، قد يكون لدى الشركة التابعة حق الوصول إلى حد ما إلى معلومات حول تعاملات العميل مع الشركة. يقبل العميل أنه يجوز للشركة أو أي شركة تابعة لها أو أي شركة أخرى في نفس المجموعة من الشركة الاتصال بالعميل، من وقت لآخر، عبر الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد لأغراض تسويقية لإحضارها إلى منتجات أو خدمات اهتمام العميل التي قد تهمه أو لإجراء أبحاث السوق.

21.10. بموجب اللوائح المعمول بها، تحتفظ الشركة بسجلات تحتوي على البيانات الشخصية للعميل، ومعلومات التداول، ووثائق فتح الحساب، والاتصالات وأي شيء آخر يتعلق بالعميل لمدة خمس سنوات على الأقل بعد إنهاء الاتفاقية.

21.11. ستتخذ الشركة جميع الخطوات المعقولة للحفاظ على أمان بيانات العميل الشخصية، ومع ذلك، فإن نقل المعلومات عبر الإنترنت و / أو الشبكات الأخرى ليس دائمًا آمنًا تمامًا. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي نقل للبيانات من العميل إلى الشركة.

22. تسجيل المكالمات الهاتفية والسجلات

22.1. بصفتها كيانًا خاضعًا للتنظيم، تلتزم الشركة بالاحتفاظ بسجلات لجميع الخدمات والأنشطة التي تقدمها وكذلك لجميع المعاملات التي تتم. لذلك، تسجل الشركة جميع الاتصالات، بما في ذلك أي اتصال هاتفي وارد وصادر، وكذلك جميع الاتصالات الإلكترونية الأخرى المتعلقة بأي معاملات يتم إبرامها عند التعامل على حساب الشركة، وتقدم الخدمات المتعلقة باستقبال وإرسال وتنفيذ أوامر العميل وكذلك ل مراقبة الجودة والتدريب والأغراض التنظيمية. ستقوم الشركة أيضًا بتسجيل أي اتصال آخر بينهم وبين العميل، بما في ذلك رسائل الدردشة ورسائل البريد الإلكتروني وغيرها من الاتصالات الإلكترونية، حتى إذا كانت تلك المحادثات أو الاتصالات لا تؤدي إلى إبرام مثل هذه المعاملات أو في تقديم خدمات طلبات العميل. تحتفظ الشركة بالحق في استخدام هذه السجلات حيثما تراها ضرورية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مواقف تسوية المنازعات.

22.2. يتم تخزين جميع السجلات من قبل الشركة في وسيط دائم، مما يسمح لهم بإعادة تشغيلها أو نسخها والاحتفاظ بهذه السجلات في نموذج لا يسمح للشركة بتغيير الإصدار الأصلي أو حذفه. يجوز للشركة تقديم نسخ من هذه التسجيلات إلى السلطات التنظيمية بناءً على طلبها من أجل الامتثال لالتزاماتها التنظيمية دون موافقة العميل.

22.3. تحتفظ الشركة بنسخ من أي من هذه السجلات لأي فترة زمنية مطلوبة بموجب التشريعات المعمول بها، بدءًا من تاريخ إنشاء السجل.

22.4. يدرك العميل ويقبل أنه قد تم إخطاره مقدمًا بتسجيل أي محادثة هاتفية أو اتصال إلكتروني بين الشركة والعميل، وفقًا للإخطار أعلاه.

23. تسجيل المكالمات الهاتفية والسجلات

23.1. ستتواصل الشركة مع العميل حول أي إشعار أو تعليمات أو طلب أو أي اتصال آخر عبر البريد الإلكتروني المسجل للعميل أو لوحة معلومات العميل أو الهاتف أو، حيثما يرغب العميل في إرسال اتصال رسمي إلى الشركة كتابةً أو عبر البريد إلى العنوان المسجل للشركة. جميع تفاصيل الاتصال بالشركة متوفرة على موقع الشركة. يعتبر أي اتصال من العميل إلى الشركة ساري المفعول في تاريخ ووقت استقبال الشركة. تقع على عاتق العميل مسؤولية ضمان قراءته للجميع وأي اتصال قد ترسله الشركة من وقت لآخر، عبر أي وسيلة اتصال معتمدة.

23.2. للتواصل مع العميل، يجوز للشركة استخدام أي من الطرق التالية؛ البريد الإلكتروني أو البريد الداخلي للمنصة أو الهاتف أو البريد أو خدمة البريد السريع التجارية أو البريد الجوي أو موقع الشركة على الويب.

23.3. تعتبر طرق الاتصال التالية بمثابة إخطار مكتوب من الشركة إلى العميل: البريد الإلكتروني أو البريد الداخلي للمنصة أو خدمة البريد السريع أو البريد الجوي أو موقع الشركة على الويب.

23.4. تعتبر طرق الاتصال التالية بمثابة إخطار مكتوب من العميل إلى الشركة: البريد الإلكتروني أو البريد أو خدمة البريد السريع التجارية أو البريد الجوي أو البريد السريع التجاري.

23.5. مع عدم الإخلال بالفقرة 23.9، تعتبر أي بلاغات مرسلة إلى أي من الطرفين، حسب الاقتضاء، (المستندات والإشعارات والتأكيدات والبيانات والتقارير وما إلى ذلك) قد وردت:

أ) إذا تم إرسالها عبر البريد الإلكتروني، في غضون ساعة واحدة بعد إرسالها بالبريد الإلكتروني وشريطة أن يكون البريد الإلكتروني قد غادر من وجهة نظر المرسل.

ب) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الداخلي للمنصة، مباشرة بعد إرسالها.

ج) إذا تم إرسالها عن طريق إرسال الفاكس، عند استلامه من قبل مرسل تقرير الإرسال من جهاز الفاكس الخاص به لتأكيد استلام الرسالة بواسطة جهاز الفاكس للمستلم.

د) إذا تم إرسالها عبر الهاتف، بمجرد الانتهاء من المحادثة الهاتفية.

ه) إذا أرسلت عن طريق البريد، سبعة أيام تقويمية بعد نشرها.

و) إذا تم إرسالها عبر خدمة البريد السريع التجارية، في تاريخ توقيع المستند عند استلام هذا الإشعار.

ز) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الجوي، ثمانية أيام عمل بعد تاريخ إرسالها.

ح) إذا تم نشرها على صفحة ويب الشركة، في غضون ساعة واحدة بعد نشرها.

23.6. من أجل التواصل مع العميل، ستستخدم الشركة تفاصيل الاتصال التي يقدمها العميل عند فتح حساب العميل أو كما تم تحديثه لاحقًا. وبالتالي، على العميل التزام بإخطار الشركة على الفور بأي تغيير في تفاصيل الاتصال بالعميل.

23.7. قد يتم فحص المستندات المرسلة بالفاكس التي تتلقاها الشركة **إلكترونياً، ويجب** أن يشكل إعادة إنتاج النسخة الممسوحة ضوئيًا دليلًا قاطعًا على هذه التعليمات المرسلة بالفاكس.

23.8. يجب أن يكون العميل قادرًا على الاتصال بالشركة خلال ساعات العمل العادية. يجوز للشركة الاتصال بالعميل خارج ساعات العمل العادية.

23.9. يجب أن يتم استلام أي إشعارات مكتوبة يتم إرسالها إلى الشركة خلال ساعات عمل الشركة. بصرف النظر عن الفقرة 23.5، يتم التعامل مع أي إشعارات يتم استلامها خارج ساعات العمل العادية على أنها ترد في يوم العمل التالي.

23.10. يقدم العميل بموافقته ويوافق على أن اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية وأن أي معلومات توفرها الشركة للعميل يتم تقديمها باستمرار باللغة الإنجليزية عبر جميع أشكال المعلومات والمواد التسويقية ما لم يكن العميل قد اختار و / أو قبلت لتلقي المعلومات في أكثر من لغة واحدة. قد يتم توفير المعلومات والمواد التسويقية أو اختيار

عرض موقع الشركة على الويب أو مواد أخرى أو أي نسخة مترجمة من الاتفاقية و / أو أي اتصال آخر، بأي لغة غير اللغة الرسمية للشركة، لأغراض الراحة فقط أو بسبب المتطلبات القانونية. يشكل قبول العميل أو اختياره لتلقي هذه المعلومات بأي لغة أخرى موافقة لتلقي هذه المعلومات بأي لغة أخرى غير اللغة الإنجليزية. في حالة النزاع، تسود النسخة الإنجليزية.

23.11. يوافق العميل على أنه عندما تزودهم الشركة بالمعلومات عن طريق موقع ويب، فإن هذه المعلومات لا يتم توجيهها إليهم شخصيًا. ومع ذلك، يوافق العميل على وجه التحديد على توفير المعلومات في هذا النموذج وأن هذا النموذج يعتبر مقدمًا في وسيط دائم. علاوة على ذلك، يوافق العميل على أن الشركة تزودهم بمعلومات في أشكال أخرى غير على الورق (مثل موقع الويب ولوحة معلومات العميل ومنصات التداول ومن خلال برامج أخرى) لأن هذا مناسب في السياق الذي يجري فيه عمل الشركة أو سيكون تم تنفيذها. العميل عن طريق الاحتفاظ بحسابه و / أو

عن طريق فتح حساب لدى الشركة ووضع صفقة تجارية، يوافقون صراحةً على إرسال الشركة هذه المعلومات إليهم بهذا التنسيق.

23.12. أي اتصال يتم إرساله إلى العميل من قِبل الشركة يُقصد به استلامه فقط. وبالتالي فإن العميل مسؤول عن الحفاظ على أي معلومات ترسلها لهم الشركة خاصة وسرية.

23.13. يجوز للشركة التواصل مع العميل من وقت لآخر، ووفقًا للقواعد المعمول بها بشأن اتصالات العميل، بشأن أي أسباب تجارية و / أو تسويقية و / أو ترويجية.

23.14. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة تنشأ نتيجة لتأخير أو عدم تلقي اتصالات ترسل إلى العميل من قبل الشركة.

24. امتياز

24.1. يكون للشركة امتياز عام على جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو شركاؤها أو مرشحوها نيابة عن العميل حتى يتم الوفاء بالتزاماته.

25. التمثيل والضمانات

25.1. يمثل العميل ويضمن للشركة ما يلي:

أ) عندما يكون العميل فردًا (أي شخصًا طبيعيًا)، فإنهم يضمنون أنهم تجاوزوا 18 عامًا في وقت إبرام الاتفاقية.

ب) العميل عقل سليم وقادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بأفعاله.

ج) لا توجد قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي سيتم فيها إرسال أي معاملات للتنفيذ، اعتمادًا على جنسية العميل أو دينه.

د) لن تنتهك جميع الإجراءات التي يتم تنفيذها بموجب الاتفاقية أي قانون أو قاعدة تسري على العميل أو على الولاية القضائية التي يقيم فيها العميل، أو أي اتفاقية يلتزم بموجبها العميل أو يتأثر بها أي من أصول أو أموال العميل.

هـ) لن يستخدم العميل عنوان IP أو النظام الأساسي أو موقع الويب بما يتعارض مع هذه الاتفاقية، أو لأغراض غير مصرح بها أو غير قانونية وأنه سيستخدم عنوان IP والنظام الأساسي وموقع الويب فقط لصالح حساب عميله وليس نيابة عن حساب العميل الخاص به. أي شخص آخر.

و) العميل مفوض حسب الأصول للدخول في الاتفاقية، وإصدار الأوامر وتنفيذ التزاماته فيما بعد.

ز) العميل هو الشخص الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب، أو إذا كان العميل شركة، فإن الشخص الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب نيابة عن العميل مخول بذلك على النحو الواجب.

ح) يتصرف العميل كمدير وليس كوكيل أو ممثل أو وصي أو وصي نيابة عن شخص آخر. لا يجوز للعميل التصرف نيابة عن شخص آخر إلا إذا وافقت الشركة على ذلك كتابيًا على وجه التحديد وقدمت جميع المستندات المطلوبة من قبل الشركة لهذا الغرض.

1) المعلومات المقدمة من العميل إلى الشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت بعد ذلك صحيحة ودقيقة وكاملة والمستندات التي يسلمها العميل صحيحة وموثوقة.

ي) لقد قرأ العميل وفهم بالكامل شروط الاتفاقية بما في ذلك المعلومات الواردة في الملاحق.

ك) أموال العميل المستخدمة للتداول ليست بأي طريقة مباشرة أو غير مباشرة حصيلة أي نشاط غير قانوني أو تستخدم أو يُعتزم استخدامها لتمويل الإرهاب.

ل) العميل ليس شخصًا مكشوفًا سياسيًا وليس له أي علاقة (على سبيل المثال قريب أو شريك تجاري) مع شخص يشغل أو يشغل منصبًا عامًا بارزًا في الأشهر الاثني عشر الأخيرة. إذا كان البيان أعلاه غير صحيح وفي حال لم يكشف العميل عن هذا بالفعل في نموذج طلب فتح الحساب، فسيبلغ الشركة في أقرب وقت ممكن وسيبلغ الشركة إذا كان في أي مرحلة خلال هذه الاتفاقية يصبح الشخص المكشوف سياسيا.

م) العميل ليس من أستراليا وبلجيكا وكندا وإيران واليابان وكوريا الشمالية واليمن والولايات المتحدة الأمريكية، لأن الشركة لا تقبل عملاء من هذه البلدان.

ن) قرأ وفهم إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات.

س) يوافق العميل على توفير معلومات الاتفاقية عن طريق موقع الويب أو البريد الإلكتروني.

ع) يؤكد العميل أنه يتمتع بإمكانية الوصول المنتظم إلى الإنترنت ويوافق على تزويد الشركة بالمعلومات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات حول التعديلات على البنود والشروط والتكاليف والرسوم وهذه الاتفاقية والسياسات والمعلومات المتعلقة بالطبيعة. ومخاطر الاستثمارات عن طريق نشر هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني. إذا رغب العميل، يجوز له أن يطلب إرسالها بالبريد أو الفاكس.

25.2. يقر العميل بموجب هذا ويتعهد بأنه لم يتم إكراهه أو إقناعه للدخول في الاتفاقية، كما أنه لم يدخل في الاتفاقية بناءً على أي تمثيل آخر غير ما هو مدرج هنا.

25.3. علاوة على ذلك، يتعهد العميل بأن يكون على دراية بأي متطلبات أو تداعيات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي قيود أو متطلبات إعداد التقارير التي تحددها الولاية القضائية المحلية نتيجة للدخول في الاتفاقية. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي متطلبات مفروضة على العميل من قبل سلطاتها المحلية، وبالتالي تتعهد بالامتثال لأي متطلبات معمول بها.

25.4. كما يقر العميل ويتعهد بأن المعلومات التي زودوها بها أثناء تسجيلهم لفتح حساب تعكس بدقة ظروفهم الشخصية ولم يقدموا للشركة معلومات كاذبة أو مضللة. علاوة على ذلك، يتعهد العميل بأنه في حالة عدم صلاحية أي معلومات يتم تقديمها أثناء عملية التسجيل، فسيقوم الشركة على الفور بإخطار الشركة كتابيًا بالتغيير في ظروفها.

25.5. يقر العميل ويضمن أنه لن يقوم بإعادة توزيع المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات التسعير وبيانات المخطط التي تعرضها الشركة على أي طرف ثالث لأغراض تجارية.

25.6. يضمن العميل والعهود ما يلي:

أ) إن الأموال التي سيستخدمونها للتداول مع الشركة هي ملك لهم وهي خالية من أي رهن أو رسوم أو تعهد أو رهن آخر؛

ب) الأموال ليست العائدات المباشرة أو غير المباشرة لأي عمل غير قانوني أو إهمال، كما أنها ليست نتاجًا لأي نشاط إجرامي يمثل جريمة أصيلة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بصيغته المعدلة أو المستبدلة من وقت لآخر.

ج) ما لم يبرم العميل هذه الاتفاقية كممثل أو وصي لطرف ثالث ويزود الشركة بالمستندات اللازمة لتلبية متطلباتها التنظيمية، يتصرف العميل باسمه ولا يتصرف نيابةً عنه أو ثقة طرف ثالث.

25.7. يضمن العميل أن أي مستندات يتم إرسالها إلى الشركة أثناء عملية فتح الحساب، وكذلك خلال مدة الاتفاقية، صحيحة وموثوقة. في حالة اعتقاد الشركة، حسب تقديرها المطلق، أن أي مستند غير صحيح أو غير صالح، فسوف يطلبون وثائق بديلة. فشل العميل في تقديم هذه الوثائق قد يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة حسبما تراه الشركة.

26. التمثيل والضمانات

26.1. باستثناء في حالة الإهمال أو الاحتيال من جانب الشركة، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة نتيجة لأية أعمال و / أو سهو، سواء قام به العميل أو طرف ثالث نيابة عنهم، فيما يتعلق بـ معاملاتهم مع الشركة.

26.2. بشكل عام، لن يكون أي من الطرفين مسؤولاً عن أي خسائر قد تنشأ نتيجة لأحداث غير متوقعة في وقت سريان مفعول الاتفاقية، ولا يتحمل أي طرف المسؤولية عن أي خسائر لم تحدث بسبب أي خرق للشروط الواردة في هذه الوثيقة.

26.3. في حالة قيام الشركة بتقديم المعلومات أو التوصيات أو الأخبار أو المعلومات المتعلقة بالمعاملات أو تعليق السوق أو البحث إلى العميل (أو في النشرات الإخبارية التي قد تنشرها على موقع الويب الخاص بها أو تقديمها إلى المشتركين عبر موقع الويب الخاص بها أو غير ذلك)، لا يجوز للشركة، في حالة عدم وجود احتيال له، التقصير المتعمد أو الإهمال الجسيم، تكون مسؤولة عن أي خسائر أو تكاليف أو نفقات أو أضرار تكبدها العميل نتيجة أي عدم دقة أو خطأ في أي من هذه المعلومات المقدمة.

26.4. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مصروفات أو خسائر يتكبدها العميل فيما يتعلق، بشكل مباشر أو غير مباشر من:

أ) أي خطأ أو عطل أو انقطاع أو انقطاع في تشغيل النظام الأساسي (الأنظمة الأساسية) أو أي تأخير ناتج عن "محطة العميل" أو المعاملات التي تتم عبر "محطة العميل" أو أي مشاكل فنية أو أعطال النظام أو أعطال أو فشل خط الاتصال أو المعدات أو أعطال البرامج أو أعطالها، ومشاكل الوصول إلى النظام، ومشاكل سعة النظام، والطلب المرتفع على حركة المرور على الإنترنت، وانتهاكات الأمان والوصول غير المصرح به، وغير ذلك من مشكلات وعيوب الكمبيوتر المماثلة.

ب) يقر العميل ويقبل أنه يدخل في جميع المعاملات وأي مع الشركة على مسؤوليته الخاصة، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي خسارة من أي نوع كنتيجة لنشاطها التجاري مع الشركة، إلا في حالة أي مخالفات من قبلهم. لن يتم اتخاذ أي شيء في هذا البند لاستبعاد أي مسؤولية عن الوفاة أو الإصابة الشخصية.

ج) أي فشل من جانب الشركة في تنفيذ أي من التزاماتها بموجب الاتفاقية نتيجة لقوة قاهرة أو لأي سبب آخر خارج عن إرادتها.

د) أفعال أو سهو أو إهمال أي طرف ثالث.

عندما تقوم الشركة بالاستعانة بمصادر خارجية لأي نشاط لأطراف ثالثة، من أجل أن تكون قادرة على تزويد العميل بخدماتها بموجب الاتفاقية، فسوف تمارس جميع المساعي المعقولة قبل التعاقد معهم. ومع ذلك، يدرك العميل أنه ليس من مسؤولية الشركة التحكم في الأنشطة من هذه الأطراف الثالثة. لذلك، ستكون مسؤولية الشركة هي بذل كل الجهود

لتقليل أي خسائر قد يتعرض لها العميل نتيجة لفعل و / أو إغفال الطرف (الأطراف) الذي تم الاستعانة بمصادر خارجية إليه. ومع ذلك، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة قد يتعرض لها العميل نتيجة لمثل هذه الأفعال و / أو الإغفالات من مقدمي خدمات الطرف الثالث، ما لم تكن الشركة قد تصرفت على نحو مهمل.

هـ) أي شخص يحصل على بيانات وصول العميل التي أصدرتها الشركة للعميل قبل إبلاغ العميل للشركة بإساءة استخدام بيانات الوصول الخاصة به.

و) أشخاص آخرون غير مصرح لهم بالوصول إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصال الإلكتروني والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عندما يتم نقل ما سبق بين الأطراف أو أي طرف آخر، باستخدام الإنترنت أو غيرها من مرافق اتصالات الشبكة أو البريد أو الهاتف أو أي الوسائل الإلكترونية الأخرى.

ز) أي من مخاطر إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذير.

ح) مخاطر العملة.

ط) أي تغييرات في معدلات الضريبة.

ي) حدوث انزلاق.

ك) يعتمد العميل على وظائف مثل وقف الخسارة، مستشار خبراء الطرف الثالث وأوامر إيقاف الخسارة.

عندما يقوم العميل بتنزيل وتثبيت و / أو استخدام أي حلول تداول مثل الخوارزميات أو "مستشارو الخبراء" (EA) أو نقاط التوقف المتأخرة، فلن تتحمل الشركة مسؤولية أي خسائر قد يتكبدها العميل بموجب استعمال. إذا كان الأمر

يتعلق بانتباه الشركة أن العميل يستخدم أيًا من هذه الحلول، خلافًا لحسن النية أو للشروط الواردة في هذه الوثيقة، تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء الاتفاقية.

علاوة على ذلك، يتم توضيح أن أي استخدام لـ Expert Advisor ممنوع تمامًا بموجب هذه الشروط والأحكام.

ل) في ظل ظروف السوق غير طبيعية.

م) أي تصرفات أو عروض مقدمة.

ن) أي أعمال أو سهو (بما في ذلك الإهمال والاحتيال) للعميل و / أو ممثله المفوض.

س) لقرارات تداول العميل أو ممثله المفوض.

ع) جميع الطلبات المقدمة من خلال وتحت بيانات وصول العميل.

ف) محتويات وصحة ودقة واكتمال أي اتصال ينتشر عن طريق استخدام النظام الأساسي (الأنظمة).

ص) نتيجة اشتراك العميل في التداول الاجتماعي عبر أي منصة خارجية.

ق) ملاءة أو أفعال أو سهو أي طرف ثالث مشار إليه في هذه الفقرة 16.2.

ر) وضع الفقرة 16.3.

26.5. في حالة تكبد الشركة أو مديريها أو موظفيها أو موظفيها أو الشركات التابعة لها أو الوكلاء أي مطالبات أو أضرار أو التزامات أو تكاليف أو نفقات قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ أو نتيجة لتنفيذ الاتفاقية و / أو فيما يتعلق لتوفير

الخدمات و / أو فيما يتعلق باستخدام المنصة (المنصات)، أن الشركة أو مديريها أو موظفيها أو موظفيها أو الشركات التابعة لها أو الوكلاء لا يتحملون أي مسؤولية على الإطلاق، تقع على عاتق العميل مسؤولية تعويض الشركة لمثل هذا.

26.6. لا تتحمل الشركة بأي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه العميل عن أي خسائر أو أضرار أو خسائر أرباح أو خسائر أو تبعات أو تبعات أو خسائر الفرص أو الفرص (بما في ذلك ما يتعلق بحركات السوق اللاحقة) أو التكاليف أو النفقات التي قد يتعرض لها العميل فيما يتعلق للاتفاقية أو توفير الخدمات أو استخدام النظام الأساسي (الأنظمة).

26.7. لا يجوز أن تتجاوز المسؤولية التراكمية للشركة تجاه العميل الرسوم المدفوعة للشركة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالعميل المحدد لتوفير الخدمات واستخدام المنصة (المنصات).

26.8. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أي حكم آخر في الاتفاقية، لن تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل نتيجة:

أ) الإهمال والاحتيال وخرق الاتفاقية وخرق أي قانون و / أو أي فعل آخر و / أو إهمال من قبل العميل؛

ب) لن تكون الشركة مسؤولة عن أي فشل في الوصول إلى منصة الشركة و / أو لوحة معلومات العميل. لا تتحمل الشركة مسؤولية أي تأخير أو فشل في التسليم أو أي خسارة أو ضرر ينجم عن نقل المعلومات عبر أي شبكة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإنترنت.

ج) عدم قدرة العميل على الوصول إلى منصة الشركة و / أو لوحة معلومات العميل أو أي نظام آخر، أو أي تأخير قد يتعرض له العميل عند محاولة الاتصال بأي من أخصائي العملاء و / أو كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة، ما لم يكن ذلك بسبب مخالفات من قبل الشركة.

د) تتخذ الشركة تدابير لضمان الامتثال لأية قوانين أو لوائح معمول بها، بما في ذلك عندما يتم منع الشركة من معالجة أي تعليمات من العميل والتي قد تؤدي إلى خرق الشركة للقانون المعمول به.

هـ) أي حدث و / أو ظرف آخر خارج عن سيطرة الشركة.

26.9. تنطبق القيود و / أو الاستثناءات الواردة في الاتفاقية بغض النظر عما إذا كانت الشركة، بما في ذلك أي من موظفيها و / أو الشركات التابعة لها على علم بأي خسائر قد يتكبدها العميل، أو أي مطالبات قد يقدمها العميل ضد الشركة.

26.10. عندما يثق العميل بطرف ثالث، و / أو يتبع أي تعليمات أو إشارة أو مشورة من طرف ثالث، بما في ذلك إشارات التداول و / أو نسخ استراتيجيات التداول التي أدت إلى أي خسارة للعميل، فلن تكون الشركة مسؤولة. يدرك

العميل أن الخدمة التي تقدمها الشركة هي على أساس التنفيذ فقط، وبالتالي فهي ليست مسؤولة عن أي خسائر قد يتكبدها العميل نتيجة لهذه الظروف.

27. تعويض

27.1. يجب على العميل تعويض الشركة عند الطلب مقابل جميع الالتزامات والتكاليف والنفقات والأضرار (بما في ذلك السمعة) والخسائر (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية) وجميع الفوائد والعقوبات والتكاليف والنفقات المهنية (محسوبة على أساس التعويض الكامل) التي تكبدتها نتيجة لما يلي:

أ) خرق العميل للاتفاقية

ب) قيام العميل بتقديم أي معلومات خاطئة أو مضللة إلى الشركة؛ و / أو

ج) إنفاذ الاتفاقية.

27.2. بشكل عام، يعني التعويض مبلغًا من المال يتم دفعه كتعويض عن الخسائر التي تكبدتها.

28. القوة القاهرة

28.1. يشير هذا القسم إلى الأحداث التي قد تحدث من وقت لآخر، والتي تمنع الشركة من تنفيذ أي من أو جميع التزاماتها ("أحداث معينة" أو "قوة قاهرة"). قد تتضمن أحداث معينة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ) أي طوارئ طبيعية أو تكنولوجية أو سياسية أو حكومية أو اجتماعية أو اقتصادية أو وبائية أو طارئة مدنية أو عمل إرهابي أو انقطاع أو فشل في خدمة المرافق؛

ب) عدم أداء طرف ثالث أو التدمير الذي يتسبب فيه الإنسان أو أي حدث مشابه يكون خارج نطاق سيطرة الشركة المعقولة؛

ج) حالات الإجراءات غير المشروعة أو الأخطاء أو الإخفاقات أو الأعطال في أنظمة الشركة أو البنية التحتية التكنولوجية أو غيرها (بغض النظر عما إذا كانت تخص الشركة أو طرف ثالث) ضد خوادم الشركة؛

د) التغييرات في التشريعات المعمول بها، أو أي إجراء من جانب هيئة رسمية أو أي تغيير آخر في الالتزامات القانونية أو التنظيمية للشركة نتيجة لأحداث غير متوقعة؛

هـ) فعل أو إهمال من قبل أي مؤسسة مالية أو مؤسسة أخرى لا تستطيع الشركة التنبؤ بها و / أو منعها؛

و) أي حدث يمنع النظام الأساسي أو الأنظمة من العمل بشكل منتظم أو عادي؛

ز) ظروف السوق غير الطبيعية، مثل التقلبات الكبيرة أو عدم الاستقرار في الأسواق، أو الصناعة ككل، مما يمنع الشركة من تقديم خدماتها بطريقة منظمة، بما في ذلك أي حالات يتعذر فيها على تلقي البيانات و / أو تلقيها بيانات غير صحيحة من مقدمي خدماتهم؛

ح) أي حدث و / أو ظرف آخر لا يمكن توقعه، في حدود المعقول.

لتفادي الشك، يعد حدث القوة القاهرة حدثًا خارج عن سيطرة الشركة، في حين أنه من المحتمل حدوثه، أو قد يكون وشيكًا، لا يمكن توقع أن تكون الشركة مستعدة له، أو لا يمكن أن تمنع حدوثه.

28.2. إذا قررت الشركة في رأيها المعقول وجود "حالة قاهرة قهرية" (دون الإخلال بأي حقوق أخرى بموجب الاتفاقية)، يجوز للشركة دون إشعار مسبق وفي أي وقت اتخاذ أي من الخطوات التالية أو كلها:

أ) تعليق أو تعديل تطبيق أي من أو كل شروط الاتفاقية إلى الحد الذي يجعل فيه "حالة القوة القاهرة" من المستحيل أو غير عملي أن تمتثل الشركة لها.

ب) اتخاذ أو حذف اتخاذ جميع الإجراءات الأخرى التي تراها الشركة مناسبة بشكل معقول في الظروف المتعلقة بمركز الشركة والعميل والعملاء الآخرين.

ج) قم بإيقاف تشغيل المنصة (المنصات) في حالة حدوث عطل للصيانة أو لتجنب الضرر.

د) إلغاء أي أوامر العميل.

ه) رفض قبول أوامر من العملاء.

و) تعطيل حساب العميل.

ز) زيادة متطلبات الهامش دون إشعار.

ح) إغلاق أي أو جميع المراكز المفتوحة بالأسعار التي تعتبرها الشركة بحسن نية مناسبة.

ط) زيادة الهوامش.

ي) تقليل الرافعة المالية.

ك) إبلاغ العميل، حيث قد يكون لدى الشركة الوقت الكافي للقيام بذلك في الظروف؛

ل) تغيير الهوامش الثابتة إلى فروق الأسعار العائمة (التي تنطبق فقط على "الحسابات الثابتة")؛

م) أغلق أي مركز (صفقات) مفتوحة بالسعر المتاح في الظروف، والتي قد تشمل: الجمع أو إغلاق أي مراكز مفتوحة عند "متوسط سعر مرجح بالحجم" ("VWAP")؛ طلب تعديلات على أي من المراكز المغلقة

ن) تعليق أو تقييد أو تقييد توفير خدمات الشركة للعميل ؛

س) تعديل أي جزء من الاتفاقية على أساس أنه لم يعد من الممكن للشركة الامتثال لها؛

ع) وقف التداول؛

ف) منع العميل من الوصول إلى أو استخدام النظام الأساسي أو لوحة معلومات العميل أو أي نظام آخر؛

ص) إجراء أي تعديلات ضرورية لفتح الصفقات؛

ض) السماح بوظيفة الإغلاق فقط ؛

ر) رفض أو تأخير معالجة أي طلب سحب من حساب (حسابات) العميل

ش) فرض شروط خاصة أو مختلفة فيما يتعلق بأي من أوامر العميل فيما يتعلق بحجم وتقلب و / أو سيولة الأداة، من بين أمور أخرى؛

ذ) إزالة أو تعليق أي منتجات مؤقتًا، أو تغيير أي من مواصفات العقد؛

ث) ممارسة أي حق يحق للشركة بموجب الاتفاقية وسياسة تنفيذ أوامر الشركة.

28.3. ستبذل الشركة كل الجهود اللازمة لاستئناف تقديم خدماتها بشكل منظم في أسرع وقت ممكن. عندما لا يكون ذلك ممكنًا على الإطلاق، ستقوم الشركة بإبلاغ العميل بالإجراءات اللازمة التي يجب اتخاذها لحماية مصالحهم، حيثما أمكن ذلك.

28.4. عندما تكون الشركة غير قادرة على تنفيذ أي من التزاماتها تجاه العميل بموجب الاتفاقية بسبب حدث قوة قاهرة، فلن يكونوا قد خرقوا الاتفاقية.

28.5. باستثناء ما هو منصوص عليه صراحةً في هذه الاتفاقية، لن تكون الشركة مسؤولة أو تتحمل أي مسؤولية عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار الناشئة عن أي فشل أو انقطاع أو تأخير في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية عندما يكون هذا الفشل أو الانقطاع أو التأخير بسبب حدث قوة قاهرة.

29. المعاوضة والتعويض

29.1. إذا كان إجمالي المبلغ المستحق الدفع من قبل العميل مساوٍ للمبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل الشركة، فسيتم تلقائيًا تعويض الالتزامات المتبادلة بالدفع وإلغاء بعضها البعض.

29.2. إذا تجاوز إجمالي المبلغ المستحق الدفع من قبل أحد الطرفين إجمالي المبلغ المستحق الدفع من قبل الطرف الآخر، فإن الطرف ذي المبلغ الإجمالي الأكبر سيدفع الزائدة للطرف الآخر وسيتم الوفاء بجميع الالتزامات وسدادها تلقائيًا.

29.3. الشركة لها الحق في الجمع بين جميع أو أي حسابات العملاء المفتوحة في اسم العميل وتوحيد الأرصدة في هذه الحسابات والمقاصة في هذه الأرصدة في حالة إنهاء الاتفاقية.

30. تعديلات على الاتفاق

30.1. تحتفظ الشركة بالحق في تعديل، من وقت لآخر ودون موافقة العميل، أي جزء من الاتفاقية، لا سيما في الظروف التي لا ترى فيها الشركة، على سبيل المثال لا الحصر، تلك التغييرات ضرورية للامتثال لأي التزام بموجب النظام التنظيمي. في هذه الظروف، ستقوم الشركة بإخطار العميل إما كتابة أو عبر موقع الشركة.

30.2. يجوز للشركة أيضًا تغيير أي من بنود الاتفاقية لأي من الأسباب التالية:

أ) عندما ترى الشركة بشكل معقول أن: التغيير سيجعل فهم شروط الاتفاقية أسهل؛ أو التغيير لن يكون في صالح العميل.

ب) للتغطية: اشتراك أي خدمة أو مرفق تقدمه الشركة للعميل؛ أو تقديم خدمة أو مرفق جديد؛ أو استبدال خدمة أو منشأة موجودة بخدمات جديدة؛ أو سحب خدمة أو مرفق أصبح قديمًا، أو توقف استخدامه على نطاق واسع، أو لم يستخدمه العميل في أي وقت في العام السابق، أو أصبح مكلفًا جدًا للشركة لتقديمه

ج) لتمكين الشركة من إجراء تغييرات معقولة على الخدمات المقدمة للعميل نتيجة للتغييرات في: النظام المصرفي أو الاستثمار أو النظام المالي؛ أو التكنولوجيا؛ أو الأنظمة أو النظام الأساسي الذي تستخدمه الشركة لتشغيل أعمالها أو تقديم الخدمات فيما يلي.

د) نتيجة لطلب FSA أو أي سلطة أخرى أو نتيجة للتغيير أو التغيير المتوقع في اللوائح المعمول بها.

هـ) عندما ترى الشركة أن أي مدة في الاتفاقية لا تتفق مع اللوائح المعمول بها. في مثل هذه الحالة، لن تعتمد على هذا المصطلح، لكنها تتعامل معه كما لو كانت تعكس اللوائح المعمول بها ذات الصلة وستقوم بتحديث الاتفاقية لتعكس اللوائح المعمول بها.

30.3. طالما أن العميل قادر على إنهاء الاتفاقية بدون رسوم، يجوز للشركة تغيير أي من شروط الاتفاقية لأي سبب غير مدرج في الفقرة 30.2.

30.4. لأي تغييرات يتم إجراؤها في الفقرتين 30.2 و30.3، يجب على الشركة تزويد العميل بإشعار مسبق ليومين عمل. ومع ذلك، يقر العميل بأن أي تغيير تم إجراؤه لعكس تغيير اللوائح المعمول بها قد يسري فورًا إذا لزم الأمر.

30.5. بالنسبة لأي تغيير يتم إجراؤه بموجب (أ) و (د) و (هـ) من الفقرة 30.2، يجب أن يكون إشعار الشركة إشعارًا مكتوبًا يتضمن منشورًا على موقع الشركة. بالنسبة لأي تغيير آخر في اتفاقية العميل، الشركة، حيث تختار الشركة تقديم مثل هذا الإشعار الكتابي عبر منشور على الموقع الإلكتروني، يتعين على الشركة أيضًا تزويد الإخطار الكتابي المذكور بوسيلة إضافية من الإشعار الكتابي.

30.6. عندما تقدم الشركة إشعارًا مكتوبًا بالتغييرات بموجب الفقرتين 30.2 و30.3، يجب عليها إبلاغ العميل بتاريخ سريانه. يجب أن يعامل العميل على أنه يقبل التغيير في ذلك التاريخ، ما لم يكن، قبل ذلك، يعلم العميل الشركة أن العميل يرغب في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير. لا يتعين على العميل دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة، بخلاف التكاليف المستحقة والمستحقة مقابل الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

30.7. يحق للشركة مراجعة تكاليفها، ورسومها، وعمولاتها، ورسوم التمويل، والمقايضات، وشروط التداول، وقواعد التنفيذ، وتداول السياسة وأوقات التداول، الموجودة على موقع الشركة و / أو النظام الأساسي للشركة، من وقت لآخر. يتم تنفيذ هذه التغييرات على الموقع الإلكتروني و / أو النظام الأساسي ويكون العميل مسؤولاً عن التحقق من التحديثات بانتظام. في حالة عدم وجود حدث للقوة القاهرة، يجب على الشركة تزويد العميل بإشعار مسبق على موقعها الإلكتروني لمدة 15 يوم عمل على الأقل. يجب أن يعامل العميل على أنه يقبل التغيير في ذلك التاريخ، ما لم يكن، قبل ذلك، يعلم العميل الشركة أن العميل يرغب في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير. لا يتعين على العميل دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة، بخلاف التكاليف المستحقة والمستحقة مقابل الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

30.8. يحق للشركة مراجعة تصنيف العميل وفقًا للوائح المعمول بها وإبلاغ العميل وفقًا لهذا التغيير قبل سريانه من خلال تزويد العميل بإشعار مسبق لا يقل عن يومي عمل (2). قد يعني تغيير تصنيف العميل أيضًا تغيير نوع حساب العميل الخاص بالعميل. يجب أن يعامل العميل على أنه يقبل التغيير في ذلك التاريخ، ما لم يكن، قبل ذلك، يعلم العميل الشركة أن العميل يرغب في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير.

30.9. عندما ترى الشركة أن أي تعديلات جوهرية و / أو سوف تغير الرصيد لصالح الشركة أو على حساب العميل، فإن هذه التعديلات نافذة المفعول في التاريخ المحدد في إشعار الشركة للعميل، من أجل تزويد العميل بـ إشعار مسبق مع حقهم في إلغاء الاتفاقية.

30.10. يحق للعميل إلغاء الاتفاقية في حالة عدم موافقته على أي تعديلات تجريها الشركة. بالطريقة نفسها، تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء الاتفاقية حيث لا يوافق العميل على أي تعديلات قد تجريها الشركة.

30.11. ستؤثر أي تعديلات على جميع الأعمال الجارية بين العميل والشركة، ما لم ينص على خلاف ذلك في إشعار الشركة.

30.12. تقع على عاتق العميل مسؤولية مواكبة أي تغييرات تجريها الشركة على الاتفاقية. يجب أن يكون الإصدار المطبق في أي وقت هو أحدث إصدار متاح على موقع الشركة. في حالة وجود نزاع، يسود أحدث إصدار متاح في وقت النزاع.

31. الانهاء ونتائج الانهاء

31.1. مع عدم الإخلال بحقوق الشركة بموجب هذه الاتفاقية في إنهائها على الفور دون إخطار مسبق للعميل، يجوز لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري عن طريق إعطاء إشعار خطي مدته 15 يوم عمل على الأقل للطرف الآخر.

31.2. لن يؤثر الإنهاء من جانب أي طرف على أي التزام سبق أن تكبده أي من الطرفين أو أي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون قد نشأت بالفعل بموجب الاتفاقية أو أي معاملات تم إجراؤها فيما بعد.

31.3. عند إنهاء هذه الاتفاقية، ستصبح جميع المبالغ المستحقة على العميل مستحقة الدفع فورًا، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع التكاليف المستحقة وأي مبالغ أخرى مستحقة الدفع للشركة وأي رسوم ومصروفات إضافية يتم تكبدها أو يتم تكبدها من قبل الشركة نتيجة لإنهاء الاتفاقية.

31.4. بمجرد إرسال إشعار إنهاء هذه الاتفاقية وقبل تاريخ الإنهاء:

أ) يلتزم العميل بإغلاق جميع المراكز المفتوحة. إذا فشل في القيام بذلك، عند الإنهاء، ستقوم الشركة بإغلاق أي من المراكز المفتوحة؛

ب) يحق للشركة أن تتوقف عن منح العميل حق الوصول إلى المنصة (المنصات) أو قد تحد من الوظائف التي يُسمح للعميل باستخدامها على المنصة (المنصات)؛

ج) يحق للشركة رفض قبول طلبات جديدة من العميل؛

د) يحق للشركة رفض العميل سحب الأموال من حساب العميل وتحتفظ الشركة بالحق في الاحتفاظ بأموال العميل عند الضرورة لإغلاق المراكز التي تم فتحها بالفعل و / أو دفع أي التزامات معلقة من العميل بموجب الاتفاق.

31.5. عند الإنهاء، قد يتم تطبيق أي من الإجراءات التالية أو كلها:

أ) للشركة الحق في الجمع بين أي حسابات عميل للعميل، وتوحيد الأرصدة في حسابات العملاء هذه، وإلغاء تلك الأرصدة؛

ب) يحق للشركة إغلاق حساب (حسابات) العميل؛

ج) يحق للشركة تحويل أي عملة.

د) يحق للشركة إغلاق المراكز المفتوحة للعميل؛

هـ) في حالة عدم وجود نشاط غير قانوني أو نشاط غير قانوني مشتبه فيه أو احتيال من جانب العميل أو تعليمات من السلطات المختصة، إذا كان هناك رصيد لصالح العميل، فستقوم الشركة (بعد حجب تلك المبالغ التي تراها الشركة المطلقة مناسبة فيما يتعلق من الالتزامات المستقبلية) دفع هذا الرصيد إلى العميل في أقرب وقت ممكن عملياً وتزويده ببيان يوضح كيف تم الوصول إلى هذا الرصيد، وعند الاقتضاء، اطلب من أي مرشح و / وأي أمين حفظ دفع أي مبالغ قابلة للتطبيق أيضًا. يتم تسليم هذه الأموال وفقًا لتعليمات العميل للعميل. من المعلوم أن الشركة ستؤثر على المدفوعات فقط لحساب باسم العميل. يحق للشركة أن ترفض، حسب تقديرها، تنفيذ مدفوعات الطرف الثالث.

31.6. ستقوم الشركة بإنهاء الاتفاقية فورًا، بغض النظر عن أي إجراء آخر، في حالة:

أ) خرق أي طرف في الاتفاقية من قبل العميل

ب)

عندما يكون لدى الشركة أسباب معقولة للاعتقاد بأن العميل لم يتصرف بحسن نية ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، المكان الذي تقرر فيه الشركة أن العميل قد أساء استخدام سياسة "حماية الرصيد السلبي" الخاصة بالشركة ، عن طيب خاطر أم لا. وهذا يشمل ، على سبيل المثال لا الحصر ، تداول العميل للفجوة ، والتحوط من تعرضه باستخدام حسابات تداول متعددة إما تحت الشركة أو شركة مختلفة ، سواء ضمن نفس الملف الشخصي أو فيما يتعلق بعميل آخر.

بالإضافة إلى ما سبق ، تجدر الإشارة إلى أن الشركة تحتفظ بالحق في عدم تطبيق تمديد الرصيد السلبي في حالة إساءة استخدام تمديد الرصيد السلبي وفقًا للفقرة 31.6 ، أو في حالة التقصير وفقًا للفقرة 15.ج) إصدار طلب أو أمر أو قرار أو إعلان آخر فيما يتعلق بإجراءات الإفلاس أو الإنهاء التي تتعلق بالعميل؛

د) وفاة العميل أو عجزه (يرجى ملاحظة أنه في حالة الوفاة، فإن أي أموال متوفرة في حساب (حسابات) العميل تشكل جزءًا من ممتلكاته)؛

هـ) خرق أي قانون معمول به من قبل العميل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال السارية؛

و) لقد تصرف العميل بما يخالف سياسة تنفيذ أوامر الشركة أو أي سياسات أو إجراءات أخرى خاصة بهم.

31.7. عند إنهاء الاتفاقية، ستنقل الشركة إلى العميل أي مبلغ متاح في حسابها (حساباتها)، بعد خصم أي مبلغ مستحق للشركة، باستثناء الحالات التي يحظر فيها على الشركة القيام بذلك بموجب القانون.

31.8. يجوز للشركة تعديل هذه الاتفاقية وأي ترتيبات يتم إجراؤها بموجب هذه الاتفاقية في أي وقت عن طريق إشعار خطي إلى العميل. سيتم اعتبار العميل يقبل التعديل ويوافق عليه ما لم يخطر الشركة بالعكس خلال عشرة (10) أيام عمل من تاريخ إشعار التعديل. إذا اعترض العميل على التعديل، فلن يكون التعديل ملزماً له، ولكن سيتم تعليق حسابه وسيُطلب منه إغلاق حسابه في أقرب وقت ممكن عملياً.

32. اغلاق حساب العملاء

32.1. يحق للعميل إغلاق حساب (حسابات) التداول الخاصة به في أي وقت، بعد إغلاق جميع المراكز المفتوحة في حسابه (حساباته) وإكمال أي التزامات تجاه الشركة قد تكون قد نشأت بالفعل. فقط عندما ينتهي العميل من الالتزامات المذكورة، يكون مؤهلاً لإغلاق حساب (حسابات) التداول الخاصة به.

32.2. لكي ينهي العميل حسابه (حساباته) التجارية، يجب وضع طلب سحب بكامل المبلغ المتاح في حسابه (حساباته)، متبوعًا بالبريد الإلكتروني الرسمي للشركة يفيد بضرورة إنهاء حسابه (حساباته).

32.3. مع عدم الإخلال بالفقرتين 17 و31، إذا كان لدى حساب العميل رصيد أقل من 100 يورو / دولار أمريكي، يكون العميل مؤهلاً لسحب أمواله فقط عن طريق إرسال بريد إلكتروني رسمي إلى الشركة يوضح إغلاق حساب (حسابات) تداولهم وما تبقى من الرصيد المتاح ليتم إرجاعها. نظرًا لأنه لا يمكن للعميل تقديم طلب سحب عبر لوحة معلومات العميل بمبلغ أقل من 100 يورو / دولار أمريكي، يجب على الشركة المضي قدمًا في إنهاء الحساب

(الحسابات) وإعادة الأموال وفقًا لتعليمات البريد الإلكتروني للعملاء. إذا كان لا بد من إرجاع أموال العميل عن طريق التحويل البنكي المصرفي (حسب تاريخ وطريقة الإيداع)، فسيتم دعم العميل لأي رسوم تحويل تفرض عليها هذه المعاملة.

32.4. بمجرد استلام الشركة لطلب إغلاق الحساب أو تنفيذ طلب السحب، سيتم إنهاء حساب العميل خلال يوم عمل واحد (1).

32.5. لا يمكن إعادة فتح حساب العميل خلال تسعين (90) يومًا من تاريخ إغلاق الحساب.

33. الشكاوى والنزاعات

33.1. إذا كان العميل يرغب في الإبلاغ عن شكوى، فيجب عليه إرسال بريد إلكتروني على compliance@hsncapitalgroup.com مع اكمال "نموذج الشكاوى". يمكن للعميل التواصل مع HSN CapitalGroupLimited عبر ارسال بريد الكتروني الى compliance@hsncapitalgroup.com.

ستحاول الشركة حلها دون تأخير لا مبرر له ووفقًا لسياسة الشركة وإجراءات التعامل مع الشكاوى.

33.2. في حالة نشوء موقف لا يشمله هذا الاتفاق صراحة، يتفق الطرفان على محاولة حل المسألة على أساس حسن النية والإنصاف واتخاذ مثل هذا الإجراء بما يتمشى مع ممارسات السوق.

33.3. تجدر الإشارة إلى أن العميل، بناءً على مقدار الشكوى، قد يكون له الحق بموجب اللوائح المعمول بها، في تقديم شكوى إلى أمين المظالم المالي بجمهورية سيشيل.

33.4. يبقى حق العميل في اتخاذ إجراءات قانونية غير متأثر بوجود أو استخدام أي من إجراءات الشكاوى المشار إليها أعلاه.

34. القابلية

34.1. في حالة وجود أي جزء من هذه الاتفاقية من قبل أي محكمة ذات اختصاص قضائي غير قابلة للتنفيذ أو غير قانونية أو تنتهك أي قاعدة أو لائحة أو قانون لأي سوق أو جهة تنظيمية، فسيتم اعتبار هذا الجزء مستبعدًا من هذه الاتفاقية من البداية، وسيتم تفسير هذه الاتفاقية وإنفاذها كما لو أن هذا الحكم لم يُدرج على الإطلاق وبشرعية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاقية أو مشروعية أو صلاحية أو قابلية إنفاذ هذا الحكم وفقًا للقانون و / أو تنظيم أي ولاية قضائية أخرى، لن تتأثر.

35.عدم ممارسة الحقوق

35.1. إما فشل أي طرف في المطالبة بالتعويض عن الانتهاكات، أو الإصرار على الأداء الصارم، لأي شرط أو شرط من هذه الاتفاقية، أو إخفاقه في ممارسة أي أو جزء من أي حق أو تعويض يحق لهذا الطرف بموجب هذه الاتفاقية، لا تشكل تنازلاً ضمنيًا عنها.

36. تعيين

36.1. يجوز للشركة في أي وقت أن تبيع أو تنقل أو تسند أو تبدِّل إلى طرف ثالث أيًا من أو جميع حقوقها أو مزاياها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية أو أداء الاتفاقية بالكامل بشرط تقديم إشعار كتابي مسبق بـ 15 يوم عمل إلى العميل. قد يتم ذلك دون حصر في حالة اندماج أو استحواذ الشركة مع طرف ثالث، أو إعادة تنظيم الشركة، أو إنهاء الشركة أو بيع أو نقل كل أو جزء من الشركة أو أصول الشركة إلى الحفلة الثالثة.

36.2. من المتفق عليه والمفهوم أنه في حالة النقل أو التنازل أو التجديد الموضح في الفقرة 36.1 أعلاه، يحق للشركة الكشف عن و / أو نقل جميع معلومات العميل (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البيانات الشخصية والتسجيل

والمراسلات والاجتهاد اللازم وتقوم مستندات تعريف العميل وملفاته وسجلاته ومحفوظات تداول العميل) بنقل حساب العميل وأموال العميل كما هو مطلوب، بشرط تقديم إشعار كتابي مسبق بـ 15 يوم عمل إلى العميل.

36.3. لا يجوز للعميل نقل أو تعيين أو تحصيل رسوم أو تجديد أو نقل بطريقة أو مزعومة للقيام بذلك حقوق أو التزامات العميل بموجب الاتفاقية.

37. المقدم / التابعون

37.1. في الحالات التي يتم فيها تقديم العميل إلى الشركة من خلال شخص ثالث مثل مقدم الأعمال أو الزميل أو الشركة التابعة ("المُعرِّف")، يقر العميل بأن الشركة غير مسؤولة أو مسؤولة عن سلوك و / أو تمثيل المُقدم. والشركة ليست ملزمة بأي اتفاقيات منفصلة مبرمة بين العميل والمقدم.

37.2. يقر العميل ويؤكد أن اتفاقه أو علاقته مع المُقدّم قد يؤدي إلى تكاليف إضافية، لأن الشركة قد تكون ملزمة بدفع رسوم أو رسوم العمولة إلى المُقدم. إذا تم تطبيق ذلك، فسيتم الكشف عنها للعميل على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها.

38. ممثل مفوض

38.1. يجوز للشركة في بعض الحالات قبول ممثل مفوض نيابة عن العميل لتقديم الطلبات إلى الشركة أو التعامل مع أي أمور أخرى تتعلق بحساب العميل أو هذه الاتفاقية، بشرط أن يخطر العميل الشركة كتابةً بتعيين مخول تم اعتماد الممثل وهذا الشخص من قبل الشركة، مع الوفاء بجميع مواصفات الشركة لهذا الغرض.

38.2. ما لم تتلق الشركة إخطارًا كتابيًا من العميل لإنهاء تفويض الممثل المعتمد، يحق للشركة، دون المساس بالفقرة 38.4 الواردة أدناه، مواصلة قبول الطلبات و / أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل من قبل ممثل مفوض نيابة عن العميل وسوف يتعرف العميل على هذه الأوامر باعتبارها صالحة وتلتزم به.

38.3. يجب أن تتلقى الشركة إشعارًا مكتوبًا بإنهاء تفويض الممثل المفوض مع إشعار 5 أيام على الأقل قبل انتهاء تاريخ الترخيص.

38.4. يحق للشركة (ولكن ليس التزامًا تجاه العميل) رفض قبول الطلبات و / أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل من الممثل المعتمد في أي من الحالات التالية:

أ) إذا كانت الشركة تشتبه بشكل معقول في أن الممثل المفوض غير مسموح قانونًا أو مفوض بشكل صحيح بالتصرف على هذا النحو؛

ب) حدث التقصير؛

ج) لكي تضمن الشركة الامتثال لقواعد و / أو ممارسات السوق ذات الصلة أو اللوائح المعمول بها أو غيرها من القوانين المعمول بها؛ أو

د) من أجل حماية مصلحة العميل.

39. اصحاب الحسابات المتعددة

39.1. عندما يتألف العميل من شخصين أو أكثر، تكون الالتزامات والالتزامات بموجب الاتفاقية مشتركة ومتعددة. يعتبر أي تحذير أو إشعار آخر موجه إلى أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل قد تم تقديمه لجميع الأشخاص الذين

يشكلون العميل. يُعتبر أي أمر يصدره أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل قد تم إصداره من قِبل جميع الأشخاص الذين يشكلون العميل.

39.2. في حالة وفاة أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل أو عجزهم العقلي، فإن جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو المرشح لها، ستكون لصالح وبناء على قيد الحياة للناجين (الناجين) وجميع الالتزامات والالتزامات المستحقة إلى الشركة سوف يكون مستحقًا لهؤلاء الناجين.

40. القانون الواجب التطبيق والقوانين المعمول بها

40.1. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية بالوسائل الموضحة في الفقرة 25، يتم تسوية جميع المنازعات والخلافات الناشئة عن أو فيما يتعلق بالاتفاقية في محكمة في جمهورية سيشيل.

40.2. يخضع هذا الاتفاق لقوانين جمهورية سيشيل.

40.3. تخضع جميع المعاملات نيابة عن العميل للوائح المعمول بها وأي سلطات عامة أخرى تحكم تشغيل شركات الاستثمار في سيشيل، حيث يتم تعديلها أو تعديلها من وقت لآخر. يحق للشركة اتخاذ أو حذف أي إجراءات تراها ضرورية لضمان الامتثال للوائح المعمول بها، وقواعد السوق ذات الصلة. أي إجراءات قد تتخذ تكون ملزمة للعميل.

40.4. جميع الحقوق وسبل الانتصاف المقدمة إلى الشركة بموجب الاتفاقية تراكمية وليست حصرية من أي حقوق أو تعويضات ينص عليها القانون.

41. وضع أو إلغاء أو إزالة أوامر وتنفيذ أوامر العميل

41.1. يمكن تقديم الطلبات وتنفيذها (إذا سمح بها) وتغييرها أو إزالتها خلال ساعات التداول لكل نوع من العقود مقابل الفروقات التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني، كما تم تعديلها من الشركة من وقت لآخر.

41.2. تظل الطلبات المعلقة، التي لم يتم تنفيذها، سارية خلال جلسة التداول التالية (حسب الاقتضاء).

41.3. لم يتم تنفيذ أوامر السوق بسبب عدم وجود كمية كافية لملئها، ولن تظل سارية وسيتم إلغاؤها.

41.4. سيتم ترحيل جميع المراكز المفتوحة إلى يوم العمل التالي عند إغلاق العمل في السوق الداخلية ذات الصلة، مع مراعاة حقوق الشركة في إغلاق المركز المفتوح. سيتم ترحيل أي مراكز مفتوحة إلى الأمام عند انتهاء الفترة ذات الصلة إلى الفترة ذات الصلة التالية مع مراعاة حقوق الشركة في إغلاق الصفقة المفتوحة.

41.5. يجب أن تكون الأوامر صالحة وفقًا لنوع ووقت الطلب المحدد، على النحو الذي يحدده العميل. إذا لم يتم تحديد وقت صلاحية الطلب، فسيكون صالحًا لفترة غير محددة. ومع ذلك، يجوز للشركة حذف طلب واحد أو جميع الطلبات المعلقة إذا وصل رصيد حساب العميل إلى الصفر.

41.6. لا يمكن تغيير الطلبات أو إزالتها بعد وضعها في السوق. قد يتم تغيير أوامر إيقاف الخسارة وجني الأرباح حتى لو تم وضع الصفقة في السوق طالما كانت المسافة أعلى من مستوى معين (حسب رمز التداول).

41.7. يجوز للعميل تغيير تاريخ انتهاء صلاحية الطلبات المعلقة أو حذف أو تعديل الأمر المعلق قبل تنفيذه.

41.8. يجب على الشركة استلام وإرسال جميع الأوامر الصادرة من العميل لتنفيذها وفقًا لشروطها. لن تتحمل الشركة مسؤولية التحقق من دقة أي طلب.

41.9. يتم تنفيذ الأوامر على النحو التالي:

أ) العقود مقابل الفروقات على أزواج العملات:

- يتم تنفيذ أوامر جني الأرباح (T / P) بالأسعار المعلنة؛

- يتم تنفيذ أوامر وقف الخسارة (S / L) بالأسعار المعلنة؛
- يتم تنفيذ أوامر وقف الخسارة (S / L) المحددة لمواقف القفل بأسعار السوق الأولى؛
- يتم تنفيذ الأوامر المحددة بالأسعار المحددة.
- يتم تنفيذ أوامر إيقاف الشراء ووقف البيع لفتح الصفقات بأسعار السوق الأولى.

ب) العقود مقابل الفروقات على الأصول الأساسية الأخرى:

- يتم تنفيذ أوامر جني الأرباح (T / P) بالأسعار المعلنة؛
- يتم تنفيذ الأوامر المحددة بالأسعار المحددة.
- يتم تنفيذ أوامر وقف الخسارة (S / L) بأسعار السوق الأولى؛
- يتم تنفيذ أوامر إيقاف الشراء ووقف البيع لمركز الفتح بأسعار السوق الأولى.

41.10. خلال هذه الاتفاقية فيما يتعلق بجميع عمليات تداول عقود الفروقات الفردية، ستتلقى الشركة أوامر العميل وتحيلها للتنفيذ إلى طرف ثالث سيكون مكان التنفيذ والطرف المقابل في CFD. تتوفر قائمة بأماكن تنفيذ الشركة على الموقع الإلكتروني. لن تكون الشركة الطرف المقابل في العقود مقابل الفروقات.

41.11. لا تلتزم الشركة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في الاتفاقية، بمراقبة أو تقديم المشورة للعميل بشأن حالة أي معاملة أو إغلاق أي من المراكز المفتوحة للعميل. عندما تقرر الشركة القيام بذلك، فسيتم ذلك على أساس تقديري ولن يتم اعتباره التزامًا بالمتابعة.

41.12. تقع على عاتق العميل مسؤولية أن يكون على دراية بمراكزه في جميع الأوقات.

42. أسعار

42.1. في حالة عجز الشركة عن المضي قدماً في طلب، فيما يتعلق بالسعر أو الحجم أو لأي سبب آخر، وهذا يتوقف على نوع حساب العميل، إما أن ترسل الشركة إعادة اقتباس إلى العميل بالسعر الذي هو عليه على استعداد للتعامل حتى يكون السعر الذي يطلبه العميل متاحًا (لأنواع FIX من حسابات العملاء) أو سيتم فتح الطلب عند أقرب سعر متاح في السوق (لأنواع ECN من حسابات العملاء).

42.2. الاقتباسات التي تظهر على محطة العميل هي مباشرة. ومع ذلك، إذا كان هناك تقلب كبير في السوق الداخلية، فقد يتغير تنفيذ الأمر بسبب وقت التنفيذ، وقد يطلب العميل أيضًا السعر لكنه سيحصل على السعر الأول الذي سيكون في السوق.

42.3. تقدم الشركة عروض الأسعار من خلال مراعاة سعر الأصول الأساسية، ولكن هذا لا يعني أن هذه الأسعار تقع ضمن أي نسبة مئوية محددة من سعر الأصل الأساسي. عندما يتم إغلاق السوق الداخلية ذات الصلة، فإن الأسعار التي تقدمها الشركة ستعكس ما تعتقد الشركة أنه سعر العرض والطلب الحالي للأصول الأساسية ذات الصلة في ذلك الوقت. يقر العميل بأن هذه الأسعار سيتم تحديدها من قبل الشركة وفقًا لتقديرها المطلق.

43. وقف الخسارة، مستشار الخبراء وأوامر وقف الخسارة

43.1. يوافق العميل على أن عمليات التداول التي تستخدم وظائف إضافية لمحطة تداول العملاء مثل Trailing Stop و / أو Expert Advisor يتم تنفيذها بالكامل تحت مسؤولية العميل، حيث إنها تعتمد مباشرة على محطة التداول الخاصة به ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق. علاوة على ذلك، يتم توضيح أن أي استخدام لـ Expert Advisor ممنوع تمامًا بموجب هذه الشروط والأحكام.

43.2. يوافق العميل على أن وضع أمر إيقاف الخسارة لن يحد بالضرورة من الخسائر على المبالغ المقصودة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الطلب بالسعر المنصوص عليه ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق.

44. متطلبات الهامش

44.1. يجب على العميل توفير والحفاظ على الهامش المبدئي و / أو الهامش المعكوس في الحدود التي قد تحددها الشركة، حسب تقديرها الخاص، في أي وقت بموجب مواصفات العقد لكل نوع من عقود CFD.

44.2. تقع على عاتق العميل مسؤولية التأكد من أنه يفهم كيفية حساب متطلبات الهامش.

44.3. ما لم يحدث حدث قوة قاهرة، يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش، وإعطاء إشعار خطي للعميل (2) يوم عمل قبل هذه التعديلات. في هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على الوظائف الجديدة والوظائف المفتوحة بالفعل.

44.4. يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش دون إخطار مسبق للعميل في حالة حدث قوة قاهرة. في هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على الوظائف الجديدة والوظائف المفتوحة بالفعل.

44.5. دون المساس بالفقرة 14.1 من اتفاقية العميل، يحق للشركة إغلاق أو تقييد حجم المراكز المفتوحة للعميل (جديدة أو إجمالية) ورفض طلبات العميل لإنشاء وظائف جديدة في أي من الحالات التالية:

أ) تعتبر الشركة أن هناك شروط تداول غير طبيعية.

ب) تقل قيمة ضمان العميل عن الحد الأدنى لمتطلبات الهامش.

ج) في أي وقت تساوي الأسهم (الرصيد الحالي بما في ذلك المراكز المفتوحة) أو تقل عن نسبة مئوية محددة من الهامش (الضمان) اللازم للحفاظ على المركز المفتوح.

د) تقوم الشركة بإجراء طلب الهامش ويفشل العميل في الوفاء به.

هـ) لا يجوز للشركة إجراء أي دعوة بالهامش للعميل ولكن في حال حدوثها، أو في حالة تحذير المنصة للعميل بأنه وصل إلى 50٪ من الهامش في حساب العميل، يجب على العميل أن يأخذ أي من الخيارات الثلاثة للتعامل مع الموقف:

أولا. الحد من التعرض (الصفقات وثيق)؛ أو

ثانيا. أغلق بعض المراكز المفتوحة الحالية للعملاء

ثالثا. الحفاظ على مستوى الهامش كبير.

44.6. في حالة انخفاض مستوى هامش العملاء إلى أو أقل من 100٪، لن يتمكن العميل من فتح أي صفقات جديدة. في حالة انخفاض هامش العملاء عن 15٪، يحق للشركة إغلاق الصفقات.

في هذه الحالة ، سترسل الشركة للعملاء إشعارًا عبر البريد الإلكتروني و / أو الرسائل القصيرة كتحذير مبكر لأداء المراكز الصفقات للعملاء ، ومع ذلك ، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية في حالة عدم استلام العميل للإخطار المذكور في الوقت المناسب بطريقة أو في حالة عدم اشتراك العميل في تلقي إشعارات بالبريد الإلكتروني و / أو الرسائل القصيرة من الشركة.

44.7. يجب أن يتم دفع الهامش في أموال نقدية بعملة حساب العميل.

44.8. يتعهد العميل بعدم إنشاء أو عدم وجود أي ضمانات أمنية معلقة على الإطلاق، أو الموافقة على التنازل عن أو نقل أي من الهامش المنقول إلى الشركة.

45. حسابات العملاء بدون مبادلة

الحسابات الإسلامية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

يُعرف حساب فوركس الإسلامي بأنه حساب خالٍ من المقايضة لأنه لا يوجد أي فائدة على المقايضة بين عشية وضحاها، وهو ما يتعارض مع العقيدة الإسلامية. يمكن لجميع العملاء المسلمين الاستفادة من أفضل شروط تداول الشركة من خلال فتح أي حساب معنا.

تتمتع الحسابات الإسلامية بنفس شروط وأحكام التداول الخاصة بأنواع حسابات التداول العادية الخاصة بنا. الفرق الوحيد هو أنه لا توجد مقايضات.

يرجى التأكد من التزامك باتفاقية استخدام حساب التداول الإسلامي (بدون تبديل) قبل التقدم بطلب للحصول على وضع حساب مجاني.

45.1. في حالة عدم تمكن العميل من الحصول على الفائدة أو دفعها، نظرًا لاحترامه لمعتقداته الدينية، فيجوز له تقديم طلب عن طريق ملء وتقديم نموذج طلب إلى الشركة يتم تقديمه إليك بناءً على طلبك (قد يكون هذا النموذج تم تعديلها من قبل الشركة من وقت لآخر) أو من خلال إجراءات أخرى قد تحددها الشركة من وقت لآخر وفقًا لتقديرها الخاص،

بحيث يتم تصميم حسابها كحساب مبادلة مجاني لا يتم فرض رسوم عليه و / أو حقه في الحصول على أقساط و / أو التمرير و / أو الفائدة ("مبادلة حساب مجاني"). يؤكد العميل و / أو يقبل و / أو يعلن أن طلب تقديم حساب **بدون مبادلة** خاص به سيتم فقط بسبب المعتقدات الدينية الإسلامية المذكورة ولأي سبب آخر على الإطلاق. تحتفظ الشركة

بالحق في رفض قبول طلب العميل لتخصيص حسابه كحساب مبادلة مجاني، بناءً على تقديرها المطلق والذي يكون قاطعًا ولا جدال فيه على العميل.

45.2. في حالة ما إذا كانت الشركة تشتبه في أن عميلًا ما يسيء استخدام الحقوق الممنوحة له من خلال تصنيف الحساب على أنه حساب مبادلة مجاني، يحق للشركة، دون إشعار مسبق، المضي قدماً في واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

أ) يجوز للشركة إضافة عمولة على كل واحدة من الصفقات المنفذة على حساب **بدون مبادلة**؛ و / أو

ب) يجوز للشركة إلغاء الحقوق و / أو الشروط الخاصة الممنوحة للحساب بسبب تصنيفها على أنها حساب **بدون مبادلة**، وتذكر تعيين الحساب على أنه حساب **بدون مبادلة**، وجعله حساب تداول عاديًا؛ و / أو

ج) يجوز للشركة تقييد و / أو منع العميل من التحوط من مراكزه؛ و / أو

د) يجوز للشركة، بناءً على تقديرها الخاص، إغلاق أي مراكز مفتوحة وإعادة وضعها عند سعر السوق السائد في ذلك الوقت. بموجب هذا، يقر العميل ويوافق ويقبل بأنه يتحمل جميع التكاليف المستمدة من الإجراء المذكور أعلاه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تكلفة تغيير فارق النقاط

45.3. تقدم الشركة، حسب تقديرها، حسابات مبادلة مجانية (أو "إسلامية") لأي عملاء قد يختارون، لأسباب دينية، عدم تلقي أو دفع رسوم مبادلة يومية. يُسمح للعملاء الذين لديهم حسابات مبادلة مجانية بالتداول في عقود CFD مختارة في الأدوات المالية الأساسية التي تختارها الشركة أيضًا وفقًا لتقديرها الخاص ووفقًا لسياساتها الداخلية. يتم إخطار قائمة بهذه الأدوات المالية الأساسية (أو قائمة العقود مقابل الفروقات التي لن يتم السماح بتبادل التداول بها مجانا) لكل عميل تم تعيين حسابه على أنه حساب مبادلة مجاني.

45.4. عندما يكون لديك حساب بدون مبادلة، فأنت ملزم بإغلاق أي مركز CFD مفتوح خلال 45 يومًا (خمسة وأربعين) يومًا من فتحه. في حالة فشلك في القيام بذلك، يكون للشركة الحق في التعامل مع أي حالة من هذا القبيل باعتبارها إساءة من جانبك لشروط تشغيل حساب Swap Free واتخاذ أي من الإجراءات المحددة في الفقرات (أ) إلى (د) من الفقرة 43.2 أعلاه و / أو فرض رسوم على مثل هذه العقود مقابل الفروقات المفتوحة، تضع رسوم التمديد وفقًا للفقرة 15 من هذه الاتفاقية، وفي كل حالة ذات أثر رجعي.

45.5. تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء امتيازات التبادل المجانية في أي وقت، شريطة أن تقدم إشعارًا للعملاء كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

45.6. حسابات المبادلة المجانية مسؤولة عن توزيعات الأرباح وإجراءات الشركات الأخرى ورسوم التمويل اليومية التي ستنعكس في بيانات الحساب ذات الصلة.

45.7. يجب على العملاء الذين يرغبون في الحصول على حساب **بدون مبادلة** وليس لديهم أي دين إسلامي، إنشاء حد أدنى لحجم التداول شهريًا.

سيتم حساب الحد الأدنى لحجم التداول في الشهر للمراكز المغلقة فقط على النحو التالي: رصيد الحساب * 300

مثال: بلغت حقوق الحساب (في 1 يناير) 520 ألف دولار -> يجب على العميل إنشاء الحد الأدنى لحجم التداول 156 مليون دولار (520 ألف دولار * 300) حتى نهاية الشهر.

** سيتم أخذ الأسهم من اليوم الأول من الشهر

صيغة لحساب حجم التداول:

• العملات الأجنبية: عدد العقود * حجم العقد * التحويل إلى الدولار الأمريكي

مثال: EURUSD 1 لوت -> 1 * 100،000 يورو * 1.22 = 122،000 دولار

• CFD: عدد العقود * حجم العقد * سعر الإغلاق * التحويل إلى الدولار الأمريكي

مثال: XAUEUR 1 وحدة -> 1 * 100 * 1090.95 يورو * 1.22 = 133،096 دولار

46. العملات المشفرة / العملات الافتراضية

46.1. يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها الخاص، أن تعرض العقود مقابل الفروقات على عملات مشفرة للتداول في مرفق التداول عبر الإنترنت الخاص بها، من وقت لآخر. العملة المشفرة، عند استخدامها في هذه الاتفاقية، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، تعني نوعًا من العملة أو الأصول الرقمية اللامركزية التي لا تصدر عن أي مصرف مركزي أو

مُصدر تُستخدم فيه تقنيات التشفير لتسهيل إنشاء وحدات من العملة أو الأصول والتحقق من نقل الوحدات ("العملات المشفرة").

46.2. يقر العميل ويقبل بموجب هذا أن **العملة المشفرة** يتم تداولها في البورصات الرقمية اللامركزية غير المنظمة. وفقًا لذلك، فإن تكوين الأسعار وحركات الأسعار لهذه المنتجات تعتمد فقط على القواعد الداخلية للبورصة الرقمية المعينة التي قد تكون عرضة للتغيير في أي وقت وبدون إشعار مسبق. في هذا الصدد، يقر العميل ويقبل أن هذا قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقلب واسع (أي تقلبات كبيرة) في أسعار هذه المنتجات، والتي قد تكون أعلى بكثير مقارنة بالأدوات المالية التي تقدمها الشركة وقد تؤدي إلى خسارة كبيرة على مدى فترة قصيرة من الزمن.

46.3. مشتقة من السوق وبيانات التسعير على **العملة المشفرة** من التبادلات اللامركزية الرقمية التي يتم تداول **العملة المشفرة**. نظرًا لحقيقة أن قواعد تكوين السوق وتسعير البيانات المتعلقة بالعملات المشفرة، والتي توفرها هذه البورصات، لا تخضع لأي إشراف تنظيمي، فقد تخضع للتغييرات في تقدير البورصة الرقمية ذات الصلة في أي وقت. وبالمثل، قد تؤدي هذه التبادلات الرقمية إلى تعليق التداول أو اتخاذ إجراءات أخرى قد تؤدي إلى تعليق أو وقف التداول في مثل هذه التبادلات أو أن تصبح موجز بيانات الأسعار والسوق غير متاحة للشركة. يمكن أن تؤدي العوامل المذكورة أعلاه إلى تأثير سلبي مادي على المراكز المفتوحة للعميل، بما في ذلك فقدان رأس المال المستثمر للعميل.

في حالة حدوث أي انقطاع مؤقت أو دائم في التداول أو وقفه على أي تبادل رقمي تستمد منه الشركة أسعارها للعملة المشفرة ذات الصلة، سيتم تسعير مراكز العميل في هذه **العملة المشفرة** على آخر سعر متاح لعملة **العملة المشفرة** ذات الصلة، وقد يتعذر على العميل إغلاق مركزه أو تصفيته أو سحب أي أموال متعلقة بهذا المركز إلى أن يستأنف التداول في البورصة الرقمية ذات الصلة (إن وجد). يقبل العميل أنه عندما يستأنف التداول مرة أخرى إما في البورصة الرقمية الأولية ذات الصلة أو في أي تبادل لاحق لها، قد يكون هناك فرق كبير في الأسعار (الفجوة السعرية) مما قد يؤثر على قيمة مراكز CFD الخاصة بالعميل في **العملة المشفرة** ذات الصلة ويؤدي إلى ربح كبير أو خسائر. في حالة عدم استئناف التداول، قد يتم فقد كل رأس المال المستثمر للعميل. يقر العميل بموجبه بأنه قد تم إخطارهم من قبل الشركة وتفهم هذه المخاطر الخاصة في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات على Cryptocurrency.

46.4. يقر العميل بموجب هذا ويمثل ويضمن للشركة أنه، عند التداول في العقود مقابل الفروقات على **العملة المشفرة**، يفهمون تمامًا الخصائص والمخاطر **المحددة** المتعلقة بهذه العملات المشفرة وأن التداول في **العملة المشفرة** و / أو CFDs على **العملة المشفرة** ليس مناسبًا لجميع المستثمرين.

47. تكنلوجيا الطرف الثالث

تستخدم الشركة تكنولوجيا الطرف الثالث لجمع المعلومات المطلوبة لقياس حركة المرور والبحث والتحليلات. استخدام تكنولوجيا الطرف الثالث يستلزم جمع البيانات. لذلك نود أن نبلغ العملاء بأن الشركة تمكّن الأطراف الثالثة من وضع أو قراءة ملفات تعريف الارتباط الموجودة على متصفحات المستخدمين الذين يدخلون نطاق الشركة. يجوز للأطراف الخارجية المذكورة أيضًا استخدام إشارات الويب لجمع المعلومات من خلال الإعلانات الموجودة على موقع الشركة على الويب. يرجى ملاحظة أنه يمكنك تغيير إعدادات المتصفح لرفض أو تعطيل الكائنات المشتركة المحلية والتقنيات المماثلة؛ ومع ذلك، من خلال القيام بذلك، قد تقوم بتعطيل بعض وظائف خدمات الشركة.

48. مراجعة الاتفاقية

تتم مراجعة الاتفاقية بواسطة وظيفة الامتثال على أساس منتظم وعلى الأقل مرة واحدة في السنة.

ستقوم الشركة بتحديث الاتفاقية عند الضرورة. قد تحدث التحديثات في حالة:

- التغييرات في التشريعات؛
- التغييرات في العمليات التجارية للشركة، بما في ذلك تنفيذ أنظمة جديدة؛
- التغييرات التنظيمية داخل الشركة؛
- القواعد أو الإجراءات أو السياسات الداخلية الجديدة داخل الشركة؛
- ظهور مخاطر جديدة
- التغيرات في التقنيات

القائمة أعلاه ليست شاملة